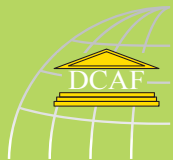


# النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله

نيكولا بوبوفيتش (Nicola Popovic)



مركز جنيف  
للرقابة الديمقراطية  
على القوات المسلحة



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب  
من أجل النهوض بالمرأة



# النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله

نيكولا بوبوفيتش (Nicola Popovic)

مركز جنيف  
للرقابة الديمقراطية  
على القوات المسلحة



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب  
من أجل النهوض بالمرأة

## نبذة عن المؤلف

نيكولا بوبوفيتش (Nicola Popovic) هي خبيرة مشاركة في النوع الاجتماعي والسلام والأمن في معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، حيث تقوم بتنسيق أنشطة السياسة والأبحاث وبناء القدرات بشأن موضوعات: مثل النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم "١٣٢٥"، وتدريب أفراد الأمن على النوع الاجتماعي. وقد عملت قبل التحاقها بمعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع الناجين من حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في البوسنة والهرسك. وتحمل نيكولا بوبوفيتش (Nicola Popovic) شهادة الماجستير في عمليات حفظ السلام الدولية من المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دبلوم في التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## المحررون

ميغان باستيك وكريستن فالاسيك (Megan Bastick and Kristin Valasek) من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

## شكر وتقدير

يودّ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أن يُعرب عن شكره وتقديره للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID)) التي تكرّمت بتمويل هذا المشروع.

نتقدم بالشكر للسادة الآتية أسماؤهم نظرًا لإسهاماتهم وتعليقاتهم القيّمة على مسودات هذا التقرير، وإلى كل من شارك في المناقشات العملية بشأن إدخال النوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، وهم: هيلاري أندرسون (Hilary Anderson)، كارين أودرين (Carine Audran)، ميغان باستيك (Megan Bastick)، ستيفان ديكرون (Stefan Dercon)، لوك فان جور (Luc Van Goor)، جوليت هنت (Juliet Hunt)، تويكو كليبي (Toiko Kleppe)، مينا ليتكونين (Minna Lyytikäinen)، أندرو ماكلين (Andrew McLean)، أنا أورنيرت (Anna Ornert)، ديبورا روبين (Deborah Rubin)، جينيفر سهالوب (Jennifer Sahalub)، وكريستن فالاسيك (Kristin Valasek). وكما نود ان نتقدم بالشكر إلى بنيامين باكلاند (Benjamin Buckland)، أنتوني دراموند (Anthony Drummond)، وماجيهو تاكشيتا (Mugihō Takeshita) لمساعدتهم في عملية التحرير، وإلى أنجا إبنوثر (Anja Ebnöther) للجهود التي بذلتها في توجيه المشروع.

## رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

يمثل هذا التقرير حول النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله جزءًا من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. ورزمة الأدوات هذه، المصممة لوضع مقدمة عملية للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي إصلاح القطاع الأمني وصانعي السياسات، تشتمل على ١٢ أداة ومذكرات تطبيقها:

- ١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
  - ٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
  - ٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
  - ٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
  - ٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
  - ٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
  - ٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
  - ٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
  - ٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
  - ١٠- النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
  - ١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
  - ١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني
- ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

ويتقدم كل من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بجزيل الشكر والامتنان إلى وزارة الخارجية النرويجية لمساهمتها في إنتاج رزمة الأدوات هذه.

## مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

يساعد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على إدارة القطاع الأمني وإصلاحه بطريقة جيدة. وكما ويجري المركز أبحاثًا حول الممارسات الجيدة في هذا المجال ويشجع على تطوير المعايير المناسبة في هذا الخصوص على المستويات المحلية والدولية، ويقدم التوصيات المتعلقة بالسياسات. ويقدم المشورة والبرامج المساعدة في هذا الشأن على المستوى الداخلي. ومن بين شركاء المركز: الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأجهزة العاملة في القطاع الأمني مثل أجهزة الشرطة وسلطات القضاء ووكالات المخابرات

وخدمات أمن الحدود والجيش.

يكون الاقتباس على النحو التالي: نيكولا بوبوفيتش (Nicola Popovic) "النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله". "رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني". المحررون ميجان باستيك (Megan Bastick) وكريستن فالاسيك (Kristin Valasek)، جنيف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة - ٢٠٠٨.

قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) بالترجمة إلى اللغة العربية

مراجعة اللغة العربية: انتصار ابوخلف

## منظمة الأمن والتعاون الأوروبية / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

يعتبر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إحدى المؤسسات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يتعلق عمله بالبعد الإنساني في مجال الأمن. وهو مفهوم واسع النطاق يشمل حماية حقوق الإنسان وتنمية المجتمعات الديمقراطية مع الاهتمام الخاص بالانتخابات وبناء وإدارة المؤسسات. وكذلك العمل على تعزيز دور القانون ودعم الاحترام الحقيقي وتعزيز التفاهم المشترك بين الأفراد والدول أيضاً. وقد أسهم المكتب مساهمة فعالة في تطوير رزمة الأدوات هذه.

## معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

يعتبر معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الهيئة الوحيدة من بين هيئات الأمم المتحدة التي يعهد إليها بتطوير برامج بحثية تساهم في تعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين عبر العالم. ويعمل المعهد من خلال بناء تحالفات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المدنية، إضافة إلى الأجهزة الأخرى الناشطة في هذا المجال، وذلك بهدف تحقيق ما يلي:

- إجراء أبحاث قابلة للتنفيذ من منظور النوع الاجتماعي والتي تؤثر تأثيراً فاعلاً على السياسات والبرامج والمشاريع.
- وضع آلية مشتركة لإدارة المعرفة وتبادل المعلومات.
- دعم قدرات أصحاب المصالح الرئيسيين لإدخال المفاهيم حول النوع الاجتماعي عند وضع السياسات والبرامج والمشاريع.

حقوق طبع صورة الغلاف

© REUTERS/Tara Todras-Whitehill , ٢٠٠٥

حقوق الطبع محفوظة لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة - ٢٠٠٨ م.

جميع حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع الدولي ٥-١٢٢-٩٢٢٢-٩٢-٩٧٨ ISBN



## قائمة المحتويات

### المختصرات

- ٩ ١- مقدمة
- ٩ ٢- ما المقصود بمفهوم "تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله"؟
- ١١ ٣- ما هو سبب أهمية النوع الاجتماعي بالنسبة لتقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟
- ١١ ١-٣ تعزيز تحقيق الأمن والقضاء
- ١٢ ٢-٣ العمليات الشاملة التشاركية في إصلاح القطاع الأمني
- ١٢ ٣-٣ بناء مؤسسات أمنية غير تمييزية ممثلة وتُعزز حقوق الإنسان
- ١٣ ٤- كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟
- ١٣ ١-٤ كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني؟
- ١٤ - من يقوم بالتقييم؟
- ١٤ - ما هو موضوع التقييم؟
- ١٥ - كيف يتم التقييم؟
- ١٦ - كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في أطر عمل تقييم إصلاح القطاع الأمني القائمة؟
- ١٧ ٢-٤ كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عمليات مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني؟
- ١٩ - من يقوم بالمراقبة والتحليل؟
- ٢٠ - ما هو موضوع المراقبة والتحليل؟
- ٢٢ - كيف تتم المراقبة والتحليل؟
- ٢٥ ٣-٤ كيف يمكن إجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني؟
- ٢٥ - من يقوم بعمليات التدقيق على النوع الاجتماعي؟
- ٢٦ - ما هو موضوع التدقيق؟
- ٢٧ - كيف يتم التدقيق؟
- ٢٩ ٤-٤ كيف يمكن مراقبة وتحليل مبادرات توجيه النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني؟
- ٣٠ - من يقوم بالمراقبة والتحليل؟
- ٣٠ - ما هو موضوع المراقبة والتحليل؟
- ٣٠ - كيف تتم المراقبة والتحليل؟
- ٣٢ ٥- التوصيات الرئيسية
- ٣٣ ٦- مصادر إضافية
- ٣٤ الملحق أ: نماذج للمؤشرات : النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة

## المختصرات

المجمع الأفريقي لمنع النزاعات	:ACPP
الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	:CEDAW
الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل	:CRC
الوكالة الكندية للتنمية الدولية	:CIDA
منظمات المجتمع المدني	:CSO
إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح	:DDA
وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة	:DFID
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	:GBV
منظمة العمل الدولية	:ILO
(السحاقيات، المثليين، الثنائيي الجنس، والمتحولون جنسياً)	:LGBT
المراقبة والتحليل	:M&E
وزارة الدفاع	:MOD
المنظمات غير الحكومية	:NGOs
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - لجنة مساعدة الانمائية	:OECD-DAC
الإدارة على أساس النتائج	:RBM
إصلاح كلاً من القطاع الأمني والقضاء	:SJSR
السلامة، والأمن، والوصول إلى العدالة	:SSAJ
إصلاح القطاع الأمني	:SSR
الأمم المتحدة	:UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	:UNDP
قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن	:UN SCR 1325



# النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله

## ١ مقدمة

ويشمل الجمهور المستهدف لهذا التقرير الأفراد الذين تقع عليهم مسؤولية إصلاح القطاع الأمني داخل مؤسسات القطاع الأمني، والحكومة الوطنية، والبرلمان، والمنظمات الإقليمية / الدولية والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني. كما أنه يستهدف أيضاً العاملين بالمنظمات ممن تقع عليهم مسؤولية توجيه النوع الاجتماعي في القطاع الأمني. وإضافة إلى المراجعة المكتتبية للمصادر الحالية، يقوم هذا التقرير على إسهامات الخبراء في مجال النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، التي تم جمعها خلال المناقشة الفعلية الشاملة مع ١٦٠ من المشاركين.<sup>٢</sup>

التغيير هو الهدف الرئيسي لعمليات الإصلاح. ولضمان تحقيق نتائج ومخرجات وآثار التغيير، فقد تم وضع عدة طرق لتمكين الممارسين وواضعي السياسات والأوساط الأكاديمية من قياس تلك النتائج. وتمت الإشارة إلى أهمية إدخال التقييم والمراقبة والتحليل الشامل في عمليات إصلاح القطاع الأمني في الأدبيات القائمة.<sup>١</sup> ويعتبر إدخال منظور النوع الاجتماعي في هذه العمليات أمراً مهماً لتأسيس القطاع الأمني القادر على تلبية مقتضيات الأمن والقضاء للرجال والنساء والفتيات والأولاد.

## ٢ ما المقصود بمفهوم "تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله"؟

في هذا المجال الجديد نسبياً، وهو مجال إصلاح القطاع الأمني، يتم استعمال مجموعة أطر ومنهجيات مختلفة لتقييم الاحتياجات وقياس التأثيرات. وهي تتنوع بناءً على تنوع الأطراف المعنية؛ مثل مؤسسات القطاع الأمني، والجهات المانحة، وأعضاء البرلمان، أو منظمات المجتمع المدني، وبعض مؤسسات القطاع الأمني الجاري تمحيصها. والقطاع الأمني ليس نسيجاً متجانساً، فهو يتكون من مؤسسات مختلفة ومتنوعة تقدم خدمات أمنية وقضائية مختلفة، ولديها عمليات متنوعة لضمان المساءلة الداخلية.

أنظر التقرير حول النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

وسوف يقف هذا التقرير على بعدين إثنين من أبعاد عمليات التقييم والمراقبة والتحليل المتجاوبة مع النوع الاجتماعي (المراقبة والتحليل). أولاً، يستعرض التقرير أطر عمل تقييم إصلاح القطاع الأمني، واستراتيجيات المراقبة والتحليل، وكيفية إدخال منظور النوع الاجتماعي في مختلف الأدوات والمنهج القائمة حالياً. وثانياً، يناقش التقرير مبادرات توجيه النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك كيفية إجراء عملية التدقيق على النوع الاجتماعي ومراقبة وتحليل توجيه النوع الاجتماعي. ومن بين الأدوات والمنهج التي يستعرضها ويناقشها هذا التقرير؛ عمليات جمع المعلومات الشاملة والتشاركية، والتعاون والتنسيق فيما بين الإدارات، واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والعرق، الإدارة بالأهداف المتجاوبة مع النوع الاجتماعي، والمؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي، ومقابلات مجموعات التركيز.

ويشمل هذا التقرير أيضاً:

وعلى الرغم من وجود عدة مفاهيم مختلفة لعملية التقييم والمراقبة والتحليل، فإنه لأغراض هذا التقرير سيتم استخدام التعريفات التالية:

**التقييم:** هو عملية منظمة لجمع البيانات تهدف إلى الحصول على صورة عن موقف معين. ومن مهام هذه العملية تحليل السياق - بما في ذلك العوامل والأطراف والمخاطر والاحتياجات المختلفة - من أجل تحديد أهداف البرنامج ووضع المعيار الأساسي اللازم للمراقبة والتحليل في المستقبل.

**عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني:** اقتباساً مما أوردته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنه بالإمكان وصف هذه العملية بأنها "عملية تشاور، جمع للمعلومات وتحليل ... [و...] منهج يهدف لقياس السياق المحلي وتحديد الأولويات لتعزيز

- مقدمة لعملية التقييم والمراقبة والتحليل.
- المغزى من وراء إدخال مسائل النوع الاجتماعي والطرق التي يمكن بها تعزيز ودعم عملية التقييم والمراقبة والتحليل.
- عناصر الانطلاق لإدخال النوع الاجتماعي في عملية تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله.
- كيف يمكن إجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني، بالإضافة إلى مراقبة وتحليل تأثير مبادرات توجيه النوع الاجتماعي.
- التوصيات الرئيسية.
- مصادر إضافية.

والمراقبة هي شكل من أشكال إدارة عمليات إصلاح القطاع الأمني لتقييم ما إذا كانت المبادرات التي تم اتخاذها قد أحدثت الأثر المطلوب من عدمه، أي ما إذا كانت أهداف البرنامج قد تحققت من عدمه. وبالإمكان استخدام استراتيجيات وأدوات مختلفة من أجل متابعة إصلاح القطاع الأمني. ويمكن قياس البيانات التي تم جمعها خلال هذه العملية مقابل البيانات الرئيسية الأولية التي تم جمعها خلال عمليات التقييم لقياس مدى التغيير.

**المؤشر:** وهو معيار يساعد في الإجابة على أسئلة عن مقدار التقدم الذي تم إحرازه أو ما إذا كان هناك تقدم من عدمه بخصوص تحقيق هدف معين.<sup>٧</sup> وبصفة عامة، تعمل المؤشرات على ترجمة التغيير والإنجاز والتأثير إلى أرقام قابلة للقياس والمقارنة سواء من ناحية كمية أو نوعية. وهكذا، يمكن تحديد المؤشرات في المرحلة الأولية من عملية إصلاح القطاع الأمني، ثم تستخدم بعد ذلك كأداة للمراقبة والتحليل من أجل تحديد ما إذا كانت أهداف إصلاح القطاع الأمني قد تحققت أم لا.

**التحليل:** هو عبارة عن تحديد موضوعي ومنظم للمشروع الجاري أو الذي تم الانتهاء منه أو السياسة أو تصميمها أو التنفيذ والنتائج. والهدف هو تحديد مدى صلة الأهداف وتحقيقها وتنمية الكفاءة والفعالية والتأثير والاستدامة. ويتعين أن يوفر التحليل معلومات موثوق بها ومفيدة تساعد في إدخال الدروس المستفادة في عملية صنع القرار سواء لدى الجهات المتلقية أو المانحة. وكما يشير التحليل إلى عملية تحديد قيمة أو مغزى أي نشاط أو سياسة أو برنامج.<sup>٨</sup>

ولأغراض هذا التقرير، يتم إجراء عمليات التحليل في نهاية أي برنامج أو مشروع أو نشاط. وتساعد مقارنة الأداء مع الأهداف والمعايير المحددة سلفاً ودراسة النتائج الفعلية مقابل النتائج المتوقعة في تحديد النجاحات بالإضافة إلى مواطن الضعف. ولهذا، يمكن أن تحدد عمليات تحليل إصلاح القطاع الأمني الممارسات الجيدة والسيئة، والتي يجب أن تتولى توفير المعلومات لأنشطة المتابعة والبرامج والمشروعات المستقبلية في نفس المجال.

وتهدف عملية التقييم والمراقبة والتحليل إلى إضفاء الشفافية والفعالية والكفاءة على عملية إصلاح القطاع الأمني، مما يساعد في بناء الثقة ومساءلة الأطراف المعنية والمؤسسات الأمنية.

وتشمل الأطراف المعنية بعملية تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله ما يلي:

- أعضاء البرلمان
- آليات المراقبة الدولية والإقليمية
- الجهات المانحة

تنمية الأمن والقضاء.<sup>٢</sup> وسوف يشار إلى عملية التقييم في هذا التقرير، على سبيل الحصر، على أنها التحليل السابق لتنفيذ عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وعملت مؤسسات مثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والمعهد الهولندي للعلاقات الدولية كلينجندال (Clingendael)، ومؤسسات أخرى على وضع خطوط إرشادية لعمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني، وحددت بأنها أحد الأنشطة الرئيسية الضرورية عند وضع وتنفيذ عمليات الإصلاح في القطاع الأمني.<sup>٤</sup> والهدف من تقييم إصلاح القطاع الأمني هو الحصول على معلومات بشأن الأطراف المعنية المحلية والإقليمية والدولية وبعض الجهات المقدمة للخدمات الأمنية والقضائية، بالإضافة إلى بعض الاحتياجات الأمنية والقضائية المحددة للمجتمع. ويمكن إدخال المعلومات التي تحصل عليها من عمليات التقييم في التشريعات وعمليات التخطيط والموازنات والسياسات والخدمات القائمة. وبإمكان عملية التقييم الدقيقة والتشاركية تدعيم عمليات إصلاح في القطاع الأمني تتسم بالفعالية والاستدامة عن طريق توفير المعلومات الدقيقة حول أنواع الإصلاحات اللازمة.

**عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي:** وهي عبارة عن تحليل مدى تجاوب مؤسسة ما أو سياق ما مع النوع الاجتماعي. وفي سياق مؤسسات القطاع الأمني، تكون عملية التدقيق عبارة عن عملية مستقلة ونشاط للتأكيد على الأهداف، مصممة لإضفاء قيمة لعمليات أية مؤسسة وتطويرها. وكما أنها تساعد المؤسسة في إنجاز أهدافها عن طريق توفير منهج دقيق ومنظم لتحديد وتحسين فعالية عمليات إدارة ومراقبة وضبط للمخاطر.<sup>٥</sup> ويمكن تطبيق التدقيق على النوع الاجتماعي على مؤسسات القطاع الأمني لتوجيه عمليات إدخال النوع الاجتماعي من خلال تحديد الاحتياجات وتوفير البيانات الرئيسية. وتقوم عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي على تحليل إدخال مسائل النوع الاجتماعي على مستويات السياسة والتنظيم والموازنة والأفراد، بما في ذلك المفاهيم التي يقدمها أفراد المجتمع وفهمهم للنوع الاجتماعي في مؤسساتهم، وكذلك المشاركة المتساوية في عمليات صنع القرار. وكما يمكن أن تجرى عمليات التدقيق بشكل مستقل أو كجزء من تقييم إصلاح القطاع الأمني المتجاوب مع النوع الاجتماعي.

**المراقبة:** هي مهمة مستمرة تهدف أساساً إلى تزويد القائمين على العملية والأطراف المعنية الرئيسية بنتائج منتظمة ومؤشرات أولية بشأن التقدم الذي تم إحرازه أو العجز في تحقيق النتائج المأمولة. وتقوم المراقبة بمتابعة الأداء أو الوضع الفعلي مقارنة بما هو مخطط أو متوقع وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً. كما تتطلب المراقبة بصفة عامة جمع وتحليل البيانات الخاصة بتنفيذ العمليات والاستراتيجيات والنتائج والتوصية بالاجراءات التصحيحية.<sup>٦</sup>

ضمن الثقافات وعبرها، وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب، بل يشمل العلاقات بينهما.

ويقوم توجيه النوع الاجتماعي على عملية تحديد الاحتياجات اللازمة للمرأة والرجل في أي عمل يخطط له، ويشمل ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في جميع المجالات وعلى كل المستويات.<sup>٩</sup>

لمزيد من المعلومات أنظر التقرير الخاص بالنوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

ويعمل إدخال مسائل النوع الاجتماعي في عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، بالإضافة إلى جانب كونها ملزمة بموجب القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية، على تعزيز توصيل خدمات الأمن والقضاء، ودعم عمليات إصلاح القطاع الأمني التشاركية، وإنشاء مؤسسات أمنية غير تمييزية تحترم حقوق الإنسان وتكون ممثلة لأطياف المجتمع. ومما يدعو للأسف أن الأطر والمنهجيات الحالية بشأن تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله لا تتضمن، في الغالب، مسائل النوع الاجتماعي بشكل شامل.

### الامتثال للالتزامات التي تملئها القوانين والمواثيق الدولية

إن الأخذ بزمام المبادرة لإدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله مسألة ضرورية للانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالنوع الاجتماعي وأثره على الأمن، ومنها:

- إعلان ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥)
- إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا حول مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد (٢٠٠٠)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق رزمة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية.

### ٣-١ تعزيز تحقيق الأمن والقضاء

يقع على مؤسسات القطاع الأمني إلتزام بتوفير الأمن والعدالة للرجال والنساء والفتيات والأولاد. ومن أجل الوفاء بهذا الإلتزام، يتعين تكييف عمليات الإصلاح لتأخذ في اعتبارها إحتياجات الأمن والقضاء المختلفة لجميع أفراد

■ مؤسسات القطاع الأمني

■ الجهات المستقلة بما في ذلك محققو/ لجان الشكاوى

■ منظمات المجتمع المدني

أنظر التقريرين حول النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني

وتشكل عملية جمع البيانات الشاملة والمعلومات بشأن القدرات والسياق، الأساس للتنفيذ المنظم للبرامج والمشروعات وعمليات الإصلاح المستقبلية. ومع ذلك، فعادة ما يتم إجراء إصلاح القطاع الأمني في سياقات تمثل عملية جمع البيانات فيها تحدياً أو قد تنتفي تماماً، كما هو الحال في المجتمعات إبان مراحل ما بعد النزاع أو تلك المجتمعات التي تمر في المراحل الانتقالية.

### التحديات العامة التي تواجه عملية التقييم والمراقبة والتحليل:

- نقص البيانات الحالية وخاصة في سياقات مراحل ما بعد النزاع.
- نقص البنية التحتية اللازمة لجمع البيانات.
- عدم وجود الإرادة السياسية لتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية.
- عدم كفاية الوقت اللازم لجمع بيانات موثوقة وصحيحة وممثلة.
- عدم توافر الموارد المالية.
- عدم توافر الخبرة والموارد البشرية.
- سرية البيانات وخاصة داخل المؤسسات الأمنية، كالخدمات العسكرية والاستخبارات.

### ٣ ما هو سبب أهمية النوع الاجتماعي بالنسبة لتقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟

يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة، بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعاً هائلاً

يتركز عمل مؤسسات وإصلاح القطاع الأمني على الأفراد وعلى الملكية المحلية وبناءً على الأعراف الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، بالإضافة إلى سيادة القانون.<sup>١٢</sup> وفي معظم المجتمعات تتفاوت العلاقات غير المتساوية في السلطة بين الرجال والنساء، مما ينتج عنه تمثيلاً ومشاركةً غير متساوية، بالإضافة إلى الاستبعاد. ويمكن أن تؤدي إجراءات زيادة مشاركة المجموعات المهمشة؛ كالمرأة، والأقليات العرقية، والسكان الأصليين، والفقراء، ومجموعات (السحاقيات، المثليين، الثنائيي الجنس، والمتحولون جنسياً)، واللاجئين والمشردين داخلياً.... الخ. إلى زيادة دقة البيانات التي يتم جمعها خلال عمليات التقييم والمراقبة والتحليل. وكما قد تساعد زيادة المشاركة في بناء الثقة والملكية المحلية في عمليات إصلاح القطاع الأمني ومؤسسات القطاع الأمني المعنية. ويعمل بناء إصلاح القطاع الأمني على أساس شامل على تعزيز استدامة وفعالية عمليات الإصلاح.

"من أهم قضايا المراقبة، وخاصةً من منظور النوع الاجتماعي، إشراك الشركاء في عمليات المراجعة والتقييم والتحليل المرحلي لإصلاح القطاع الأمني. وهذه المشاركة لا تعزز الملكية المحلية فحسب، بل تساعد أيضاً في توفير مردود ونتائج تنعكس على عمليات إصلاح القطاع الأمني. وكما أنه من الضروري، في هذا الشأن، اعتبار إصلاح القطاع الأمني على أنه عملية متواصلة."<sup>١٣</sup>

لوك فان ديرجور - رئيس وحدة أبحاث النزاعات - المعهد الهولندي للعلاقات الدولية كلينجندال Clingendael<sup>١٣</sup>

ويمكن أن تسهم المنظمات النسائية وخبراء النوع الاجتماعي بخبراتهم القيمة في عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله.

### ٣-٣ بناء مؤسسات أمنية غير تمييزية ممثلة وتُعزز حقوق الإنسان

يهدف إصلاح القطاع الأمني إلى تحويل مؤسسات القطاع الأمني إلى مؤسسات أكثر مساءلة، وشفافية، وديموقراطية، وفعالية. وهذا يعني من منظور النوع الاجتماعي أنه يتعين أن يدعم إصلاح القطاع الأمني إجراءات تحد من التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب المؤسسات الأمنية، وتساعد في زيادة مشاركة المرأة والمجموعات الأخرى الأقل تمثيلاً.

ومما يدعو للأسف أن مؤسسات القطاع الأمني في العديد من الدول تعتبر مأوىً للسياسات والممارسات التمييزية ضد المرأة، والأقليات العرقية أو الدينية، ومجموعات (السحاقيات، المثليين، الثنائيي الجنس، والمتحولون جنسياً)، وغيرهم من المجموعات الأخرى. وقد يكون أفراد المؤسسات الأمنية هم من يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان، ويشمل ذلك التحرش الجنسي والأشكال الأخرى من العنف القائم

المجتمع (أنظر الاطار رقم ١). ومن المأمول أن توفر عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله المتجاوبة مع النوع الاجتماعي المزيد من المعلومات الدقيقة التي تسمح بتصميم وتنفيذ عمليات الإصلاح القادرة على تلبية احتياجات الرجال والنساء والفتيات والأولاد.

وتختلف الاحتياجات والمفاهيم والأدوار والمشاركة الأمنية في صناعة القرار باختلاف أدوار النوع الاجتماعي الاجتماعية الثقافية.<sup>١٤</sup> ويواجه الرجال والنساء والفتيات والأولاد تهديدات مختلفة فيما يتعلق بأمنهم وكذلك عقبات تحول دون وصولهم إلى القضاء. وتتنوع هذه التهديدات من الإتجار بالبشر، وعنف العصابات، والعنف ضد المثليين، إلى التحرش الجنسي في مكان العمل، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وهو ما يعتبر تهديداً عالمياً كبيراً للأمن الإنساني. ويتعين أخذ حالات انعدام الأمن هذه بعين الاعتبار عند المبادرة إلى إصلاح القطاع الأمني ومؤسساته. وتوفر عمليات التقييم المراعية للنوع الاجتماعي، المعلومات الضرورية للتحديد الفعال للأولويات، وذلك بهدف منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتجاوب معه. وفي المقابل، فإنه بإمكان عمليات المراقبة والتقييم المتجاوبة مع النوع الاجتماعي تحديد التأثير المحدد لعمليات الإصلاح الرجال والنساء والفتيات والأولاد، وكذلك تحديد ما إذا كانت أهداف مساواة النوع الاجتماعي قد تحققت أم لا.

### الاطار رقم ١ الأسباب التي دعت البنك الدولي إلى إدخال تقييم النوع الاجتماعي في مشروع القضاء في بيرو

عند التحضير لمشروع تحسين خدمات القضاء، فقد بات من الواضح لفريق البنك أن هناك العديد من مواطن الضعف في نظام القضاء المسيئة للمرأة أكثر من الرجل. ونظراً لأن المرأة البيروفية أقل تعليماً بكثير من الرجل، فهي لا تعلم الكثير عن القوانين وعن حقوقها القانونية. كما يقوض اعتمادها الاقتصادي على الشريك الذكر من لجوءها إلى القضاء، حتى في حالات العنف الأسري. وأخذاً في الاعتبار المسؤوليات الأسرية الملقاة على عاتق المرأة، يعتبر نظام محكمة الأسرة - مع القواعد الخاصة به في مجال حضانة الطفل، وفسخ الزواج، ونفقة الطلاق - ذو أهمية خاصة بالنسبة لها. ومع ذلك، فإن هذا النظام لا يعمل بالشكل المناسب، وخصوصاً بسبب إجراءات المحاكمات طويلة الأمد والأحكام القضائية غير المستنيرة. وأخذاً في الاعتبار هذه النتائج الأولية، فقد قرر فريق البنك إجراء تقييم بشأن النوع الاجتماعي، كجزء من تقييم المشروع، مع التركيز على تحديد المشكلات والمعوقات المتعلقة بذلك.<sup>١٥</sup>

### ٢-٣ العمليات الشاملة التشاركية في إصلاح القطاع الأمني

وفقاً لما أوردته لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنه يتعين أن

مؤسسات القطاع الأمني تشكيلةً كاملةً من مسائل النوع الاجتماعي الداخلية، مما يساعد المؤسسة على تحديد الفجوات والتعرف على الممارسات الجيدة والسيئة، فضلاً عن استكشاف مجالات التطوير.

## ٤ كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله؟

يشمل الجزء التالي المعلومات والأمثلة العملية بشأن أربع موضوعات مختلفة وهي:

- ١- كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني؟
- ٢- كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عمليات مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني؟
- ٣- كيف يمكن إجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني؟
- ٤- كيف يمكن مراقبة وتحليل مبادرات توجيه النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني؟

تعتبر الآليات والعمليات المحددة لتقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله مخصصة جداً للسياق وللأطراف الفاعلة. ولا توجد عملية موحدة ولا عدداً كبيراً من الدروس المستفادة، نظراً لأن العديد من المبادرات حديثة تماماً. وإضافةً إلى ذلك، فإن بعض مسائل النوع الاجتماعي المتعلقة بشكل كبير بالسياق والتيار الثقافي فحسب. ولهذا، فمن المهم تكييف المقترحات التالية طبقاً للسياق المحلي.

وعند اتخاذ مبادرة ما لإدخال مسائل النوع الاجتماعي فمن المهم الأخذ في الاعتبار التحديات المحتملة التي قد تظهر على السطح (أنظر الإطار رقم ٢). حيث تؤكد هذه التحديات على ضرورة أخذ مسائل النوع الاجتماعي بعين الاعتبار منذ البدء في وضع البرنامج، لضمان تخصيص الموارد والوقت اللازمين لذلك. وكما يهدف هذا التقرير إلى تقديم استراتيجيات للتغلب على التحديات التالية:

### ٤-١ كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني؟

في الغالب تبدأ عملية إصلاح القطاع الأمني من الناحية الاستراتيجية بعملية تقييم أولية تهدف إلى تحليل إحتياجات ومخاطر وتهديدات وتحديات الأمن، والأطراف الفاعلة فيه، ونقاط الانطلاق إليه ضمن سياقات محددة. وتهدف أطر العمل وأدواته إلى تحليل الإحتياجات المتعلقة بالأمن والأطراف الفاعلة فيه بهدف جمع البيانات الرئيسية لتوجيه

على أساس النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٦م، أظهرت دراسة أجرتها وزارة الدفاع في المملكة المتحدة أن أكثر من ثلثي العاملات في الخدمة العسكرية قد تعرضن بشكل مباشر للتحرش الجنسي.<sup>١٤</sup> وكما أقر مجلس الأمن بعدة ادعاءات بشأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين تم نشرهم في بعثات رسمية. وأظهرت التقارير على مدار السنوات السابقة صوراً من الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية على يد أفراد القوات التابعة للأمم المتحدة ضد أفراد مستضعفين، كان من المفترض أن تعمل هذه القوات على حمايتهم.<sup>١٥</sup> وبالرغم من الجهود المتزايدة المبذولة لمتابعة هذه الادعاءات،<sup>١٦</sup> فلا تزال فضائح الاستغلال والاعتداء الجنسي التي يرتكبها أفراد قوات حفظ السلام مستمرة، وتتواتر التقارير بشأنها من مختلف البعثات والدول. ويمكن أن يساعد إدخال المسائل المتعلقة بالتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان في عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله في الكشف عن هذه الممارسات السلبية وإلقاء الضوء على الإصلاحات الضرورية. وفي بعض الحالات، قد تكون بعض عمليات تقييم التحرش الجنسي أو العنف الأسري بمثابة مبادرات مفيدة في هذا الجانب.

وفي الوقت الحالي، يوجد في المؤسسات الأمنية تمثيلاً متزايداً للرجل. وحتى في الدول التي تنتشر فيها عامة مساواة النوع الاجتماعي في قوة العمل، يظل تمثيل المرأة محدوداً. فعلى سبيل المثال، تصل نسبة تمثيل المرأة في النرويج إلى ٦,٤٪ فقط من قوة الشرطة وإلى ٢١,٠٧٪ من قوام القوات المسلحة.<sup>١٧</sup> وكما أن تواجد هذا التمثيل الزائد للرجل يتجلى في أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث تشكل المرأة أقل من ٢٪ من أفراد الجيش وأقل من ٥٪ من الشرطة.<sup>١٨</sup> وكما قد تسهم زيادة مشاركة المرأة والمجموعات الأخرى الأقل تمثيلاً في تعزيز الثقة العامة وشرعية مؤسسات القطاع الأمني. وعلى سبيل المثال، اتضح أن وجود مؤسسة شرطة متماثلة تعمل في مجتمع يتسم بالتعددية هو من العوامل التي قد تؤدي إلى زيادة في التوترات والنزاعات الداخلية، وذلك لأنه سيتم النظر إلى الشرطة باعتبارها غير شرعية من وجهة نظر المجتمع ككل، مما قد يعزز الكراهية وعدم الثقة.<sup>١٩</sup>

ويمكن أن تشمل عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي جمع بيانات عن عدد الرجال والنساء في مؤسسات القطاع الأمني، بالإضافة إلى المناصب/الرتب التي يشغلونها، كل فيما يخصه. هذا بالإضافة إلى طرح الأسئلة المتعلقة بالمعوقات التي تواجه زيادة توظيف المرأة واستمراريتها وترقيتها. ويساعد كل ذلك في الحصول على البيانات الرئيسية التي يمكن من خلالها مراقبة وتحليل هذه المسائل المهمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتناول عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي في

## الإطار رقم ٢ التحديات التي تواجه إدخال مسائل النوع الاجتماعي في عمليات التقييم والمراقبة والتحليل

- الحجب القائم لبعض المجموعات كالنساء والفتيات والأولاد عن سياسات وبرامج إصلاح القطاع الأمني.
- النقص في الوعي وقدرات النوع الاجتماعي لدى فرق عمل تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله.
- الصعوبة في جمع البيانات بشأن قضايا حساسة مثل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- انتشار سياسة عدم الإبلاغ عن حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ويرجع ذلك في الغالب إلى المحرمات الاجتماعية والخشية من الفضائح.
- عدم تخصيص موارد مالية لإجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي أو مبادرات مراقبة وتحليل إدخال النوع الاجتماعي.

في إجراء عمليات التقييم. ولضمان تجاوب فريق التقييم مع النوع الاجتماعي:

- تضاف خبرة النوع الاجتماعي إلى شروط مرجعية فريق التقييم، ويجب أن يشمل على الأقل عضواً واحداً له خبرة بالنوع الاجتماعي.
- النظر في تقديم محاضرات ودورات تدريبية لفريق التقييم، وتشمل طرقاً معينة لجمع البيانات حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومن النساء والفتيات.
- تشكيل فرق تقييم مختلطة من الرجال والنساء، ويفضل من الناحية المثالية الجمع بين الخبرات المحلية والدولية من مختلف المجموعات الاجتماعية والعرقية والدينية والأقليات.
- التعاقد مع مترجمين من الإناث والذكور.

### ما هو موضوع التقييم؟

يمثل إجراء عملية تقييم شاملة للقطاع الأمني تحدياً كبيراً نظراً لعدد المؤسسات المشاركة وتنوعها. وعلاوة على التحليل العام لسياق الدولة، فإنه يتعين على التقييم الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هي القواعد الحالية التي تحكم مؤسسات القطاع الأمني وما هي قدراتها؟ ما هي أهم الفجوات؟ وما هي الإصلاحات التي يتعين أن يكون لها الأولوية؟

أسئلة متعلقة بالنوع الاجتماعي: ما هي نسبة العاملين من النساء والرجال وما هي وظائفهم؟ هل يتم منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومعالجته ومعاقبته مرتكبيه بشكل فعال؟ هل هناك انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، قد يرتكبها أفراد القطاع الأمني؟ هل تتعاون مؤسسات القطاع الأمني مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية؟

عملية الإصلاح. وفي الغالب، لا تتضمن تلك الأطر مسائل النوع الاجتماعي بالشكل الكافي (أنظر الإطار رقم ٣).<sup>٢٠</sup>

## الإطار رقم ٣ النوع الاجتماعي وأطر عمل التقييم

تفتقر معظم أطر العمل إلى متغيرات النوع الاجتماعي. وهذا يعود في جزء منه إلى (١) الاتجاه العام لربط النوع الاجتماعي بالمرأة، (٢) عدم كفاية البيانات بشأن تأثير النوع الاجتماعي على علاقات التنمية والنزاع والفقر و(٣) حقيقة أنه، فيما لو تم التعامل مع النوع الاجتماعي، فإنها تخضع تماماً للقضايا أو المؤشرات الاجتماعية ولا يكون الهدف منها إدخال النوع الاجتماعي ضمن التحليل.<sup>٢١</sup>

### من يقوم بالتقييم؟

قد يقوم بإجراء عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني الشاملة العديد من الأطراف الفاعلة، مثل الجهات المانحة أو البلاد المشاركة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية، والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني. ومقارنةً بآليات المراقبة (أنظر الجزء ٤-٢)، فإن دور ومسؤولية الجهات القائمة بعملية التقييم غير واضحة المعالم. وتم التأكيد على أن عمليات التقييم المشتركة التي تتطلب المشاركة والتعاون بين الأطراف المعنية المحلية والدولية تعتبر مفيدة لعمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني.<sup>٢٢</sup> ومع ذلك، فمن الضروري إعطاء أولوية للملكية المحلية. ويتم جمع معظم البيانات على المستوى المحلي من خلال المؤسسات المحلية كالمستشفيات والمدارس والبلديات، التي تضم ملفات من خلال عمليات المسح والمقابلات وعمليات التسجيل الداخلية (مثل قوائم الانتخابات). ويمكن تلخيص هذه البيانات لإستخراج إحصاءات على المستوى المحلي.<sup>٢٣</sup> وكما أنه بإمكان الأطراف الخارجية الفاعلة، كالدول المانحة والمنظمات الدولية، الدعوة إلى عملية جمع البيانات ودعمها كجزء من دعمهم لجهود إصلاح القطاع الأمني. وقد يساعد تشكيل فريق من الخبراء الدوليين والمحليين في عمل توازن لوجهات النظر المختلفة. ويمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، بمثابة شركاء رئيسيين

■ التعاون مع القطاعات الأخرى، كخدمات التعليم والصحة، مثلاً.

### كيف يتم التقييم؟

قد تمثل المراجعة المكتبية للسجلات القائمة نقطة بداية جيدة لعملية تقييم إصلاح القطاع الأمني، على أن يتبعها عمليات مراجعة شبه منتظمة، ومجموعات تركيز، ودراسات مسحية<sup>٢٦</sup>. ويمكن أن يساعد إدخال المصادر المتنوعة للمعلومات، كالدراسات الأسرية والدراسات الصحية الديموجرافية في الربط بين القضايا المتداخلة، كالربط بين الصحة والفرق بالقضايا الأمنية. ومع ذلك، فإنه من المهم التنسيق بين الطرق المختلفة لجمع البيانات وبين مصادر المعلومات بشكل جيد، وذلك لوضع صورة متكاملة قدر الإمكان.

ويتعين صياغة الشروط المرجعية لعملية التقييم خلال مرحلة التخطيط وتحديد ما يلي:

**الأهداف:** والتي يتعين أن تشير تحديداً إلى تقييم احتياجات الأمن والقضاء المختلفة للرجال والنساء والفتيات والأولاد، بالإضافة إلى إيجاد عملية تقييم متجاوبة مع النوع الاجتماعي.

**نوع التقييم:** يقترح دليل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إصلاح النظام الأمني مجموعة منتقاة من بين النقاط التالية لتقديمها إلى الجهات المانحة:

- تحليل أولي غير رسمي: لفهم السياق والاحتياجات.
- دراسة أولية للنطاق: لتقييم ما إذا كان برنامج مساعدة إصلاح القطاع الأمني يتمتع بقيمة مضافة أم لا.
- تقييم كامل: لتوفير نظرة متعمقة للسياق المحلي لإصلاح القطاع الأمني.
- عمليات تقييم خاصة بالقطاع أو بالمشكلة: لتحليل الاحتياجات الخاصة بمؤسسة أمنية بعينها أو مشكلة محددة، كعدم القدرة على الوصول إلى القضاء<sup>٢٧</sup>.
- الموازنة: والتي يتعين أن تشمل مخصصات لأنشطة جمع البيانات من النساء والمجموعات المهمشة الأخرى.

**طرق جمع البيانات:** والتي تعتمد على سياق محدد وعلى توافر البيانات. وكما يتعين، من الناحية النظرية، أن يكون هناك جمع يمثل خليطاً بين البيانات الكمية والنوعية. وتشمل المصادر والطرق ما يلي:

- **المراجعة المكتبية:** وهي عبارة عن تحليل أولي للوثائق المتوفرة، وتشمل التشريعات المعنية، والسياسات والموازنات المحلية، والمنشورات الحكومية وغير الحكومية، والمسوحات الأسرية، وسجلات مؤسسات

٢- ما هي احتياجات ومفاهيم وأولويات الأمن والقضاء المختلفة للرجال والنساء والفتيات والأولاد والمجموعات الأخرى في المجتمع؟

أسئلة متعلقة بالنوع الاجتماعي: ما هي أنواع ومعدلات حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك ما يتم ارتكابه ضد الرجال والصبيان؟ هل هناك فرص متكافئة لوصول الرجال والنساء والفتيات والأولاد إلى مؤسسات/آليات الأمن والقضاء؟ ما هي أنواع الإصلاحات ذات الأولوية من وجهة نظر الرجال والنساء؟ ما هي الاستراتيجيات/المبادرات المحلية - غير الحكومية - القائمة لتوفير الأمن والقضاء؟

وللحصول على إجابات على هذه التساؤلات، فإنه يتعين استشارة مجموعة الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك كوادر الرجال والنساء العاملين لدى<sup>٢٤</sup>:

- الجهات الحكومية المقدمة لخدمات الأمن والقضاء: كالشرطة والجيش وإدارة الحدود والوزارات الحكومية.
- الجهات غير الحكومية المقدمة لخدمات الأمن والقضاء: كالمحاكم العرفية والشركات الأمنية الخاصة والمنظمات النسائية.
- الأطراف المؤثرة على التحكم في نظام الأمن: كأعضاء البرلمان والسياسيون وزعماء المجموعات العرقية والوزارات الحكومية المسؤولة عن شؤون المرأة أو الأسرة.
- أطراف المجتمع المدني: المنظمات النسائية الريفية والحضرية، والنقابات العمالية، ومنظمات الشباب، ومنظمات الدفاع عن الطفل، واتحادات السكان الأصليين، والاتحادات العرقية، واتحادات الأقليات الأخرى، والمؤسسات البحثية، والمنظمات الدينية.
- الأطراف الدولية والإقليمية: كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات المرأة الدولية والإقليمية.

ومن المهم تجنب عمليات التقييم ضيقة النطاق إلى حد كبير، حيث يؤدي ذلك إلى العجز عن دراسة القضايا الرئيسية التي ستؤثر على نجاح البرنامج<sup>٢٥</sup>. وحتى عمليات تقييم إصلاح القطاع الأمني التي تركز على قطاع واحد، كالشرطة مثلاً، يتوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- الاحتياجات الأمنية الخاصة بالرجال والنساء والفتيات والأولاد.
- قضايا التحكم والرقابة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالوزارات وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني.
- التعاون مع مؤسسات القطاع الأمني الأخرى، بما في ذلك نظام القضاء وخدمات الاستخبارات والحدود.

## الإطار رقم ٤ صعوبة جمع البيانات في ألبانيا

في ألبانيا، كان من بين التحديات الكبرى داخل التجمعات الشمالية وبين بعض مجموعات الأقليات العرقية، هو الوصول إلى النساء والفتيات لتقييم أفكارهن ومعتقداتهن وأنشطتهن الفعلية. فقد عمل الرجال على منع بناتهم وزوجاتهم من حضور المقابلات واللقاءات مع الأشخاص خارج المنزل. وقد يستغرق الأمر وقتاً وصبراً طويلاً للسماح بالحديث إليهن. وكان على الرجال أن يثقوا في المنظمة أو القائمين على إجراء المقابلات.

وتم تلقين الأطفال والشباب - في الأغلب - على الإجابة بطريقة واحدة مقبولة لدى آبائهم أو مدرسيهم. وتم اكتشاف ذلك خلال أعمال البحث والدراسة بشأن تجارب الأطفال وحقوقهم ومستويات العنف الذي يعانون منه يومياً داخل المدارس والمنازل والمؤسسات.<sup>٢٨</sup>

- عقد الاجتماعات في الوقت والمكان المناسب للنساء والفتيات.

- تطوير أدوات للتواصل مع المجموعات غير المتعلمة.

■ **الدراسات الأسرية:**<sup>٢٩</sup> يمكن أن تكون الدراسات الأسرية والدراسات المتعلقة بالمجتمعات الأخرى، كدراسات المراقبة السريعة ودراسات قياس الرضا،<sup>٣٠</sup> طريقة مفيدة لجمع المعلومات حول نظرة الجمهور لمؤسسات الأمن والقضاء والمواضيع المتعلقة بها. ويتعين على هذه الدراسات طرح أسئلة محددة حول نظرة الجمهور لمؤسسات القطاع الأمني، والوصول إلى القضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان على يد أفراد القطاع الأمني، والقضايا المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

وتوفر الخطوط الإرشادية والكتيبات الخاصة بعملية التقييم، مثل الخطوط الإرشادية الخاصة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي التي أعدتها اللجنة الدائمة فيما بين الوكالات (أنظر الإطار رقم ٥)، قوائم مراجعة مفيدة لتحديد القضايا الأمنية المعنية. وحيث أنه لا توجد حلول تناسب جميع المواقف، فمن الجدير بالاهتمام أن يتم الجمع بين عدة طرق مختلفة وفقاً للسياق الأمني المحدد سعياً لموائمة عمليات جمع البيانات.

### كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في أطر عمل تقييم إصلاح القطاع الأمني القائمة؟

يعتبر إطار عمل التحكم بالأمن وتطوير التقييم الصادر عن المعهد الهولندي للعلاقات الدولية كلينجداال Clingendael أحد أمثلة أطر عمل تقييم إصلاح القطاع الأمني القائمة. وهو مكون من أربعة مراحل: العمل التمهيدي، والتخطيط والتحليل، وتقييم السياسة، وورش العمل.<sup>٣٢</sup> وكما أن هناك ١٢ نوعاً مختلفاً من المؤشرات استخدمت في هذا الإطار.<sup>٣٣</sup> ويقدم الإطار رقم ٦ مقترحات للتساؤلات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي لكل مؤشر من هذه المؤشرات. وهناك خيار آخر يتمثل في وضع عناوين فرعية لكل سؤال رئيسي عن كيفية تأثير كل عامل من هذه العوامل على الرجال والنساء على التوالي.

الخدمات العامة، والمسوحات الصحية الديموجرافية... الخ. وكما يتعين أن تشمل المراجعة المكتبية معلومات خاصة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وحالات انعدام الأمن التي تواجهها المجموعات المهمشة.

■ **المعلومات المصنفة حسب الجنس:** يتعين أن يتم تصنيف جميع المعلومات التي يتم جمعها على الأقل حسب الجنس والسن. وإضافة إلى ذلك، فإنه ينصح بتصنيفها حسب عوامل أخرى ذات صلة، كمحل السكن والعرق والأصل والدين والميول الجنسية والقدرة البدنية.

■ **المقابلات شبه المنظمة:** يمكن أن يوفر إجراء مقابلات مع الأطراف المعنية الرئيسية داخل مؤسسات القطاع الأمني وجهات الرقابة ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، معلومات قيمة. وكما يتعين إجراء مقابلات مع الرجال والنساء إضافة إلى خبراء النوع الاجتماعي.

■ **مناقشات المجموعات المركزة:** قد تكون هذه أداة مفيدة لجمع المعلومات من الأفراد داخل مؤسسات أمنية بعينها، كالسجانين أو حرس الحدود. وكما يمكن استخدامها لجمع معلومات نوعية من المجموعات المهمشة كالأطفال والمجتمعات الريفية ومجموعات (السحاقيات، المثليين، الثنائيي الجنس، والمتحولون جنسياً) والمرأة والأشخاص المصابين بمرض الإيدز وكبار السن أو المعاقين. وتظل مسألة القائمين على الاختيار والمترايين لنقاشات المجموعات المركزة مسألة ذات أهمية قصوى ويتعين أن تأخذ بعين الاعتبار خبرة التبسيط، والسياق الثقافي، ونوع المجموعة المركزة، وقوى النوع الاجتماعي المحركة. وتشمل الخطوات الواجب اتخاذها لضمان إمكانية مشاركة المرأة في مناقشات المجموعات المركزة ما يلي:

- عقد اجتماعات مع مجموعات مركزة محددة خاصة بالنساء والفتيات.

- توفير الرعاية للأطفال ووسائل المواصلات، عند اللزوم.



## الاطار رقم ٥ عمليات التقييم الأمنية التي تركز على العنف الجنسي في المواقف الإنسانية

تشمل المعلومات التي يتم جمعها ما يلي:<sup>٣١</sup>

- المعلومات الديموجرافية، وتشمل البيانات المصنفة حسب السن والجنس.
- وصف تحركات الأفراد (من أجل فهم مخاطر العنف الجنسي).
- وصف المواقف والمنظمات المتواجدة وأنواع الخدمات والأنشطة الجارية.
- نظرة عامة على العنف الجنسي (الأفراد الأكثر عرضة للمخاطر وأية معلومات تتعلق بحوادث العنف الجنسي).
- الأمن القومي والسلطات القانونية (القوانين والتعريفات القانونية والاجراءات التي تتبعها الشرطة وإجراءات القضاء والاجراءات المدنية).
- النظم المجتمعية للقضاء التقليدي أو القانون العرفي.
- إجراءات التجاوب والمنع المتعددة القطاعات الحالية (التنسيق، وآليات الإحالة، والصحة النفسية، والأمن/الشرطة، والحماية/ القضاء القانوني).

### ٤-٢ كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في عمليات مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني؟

يمكن أن تساعد المراقبة والتحليل في تحقيق النتائج وضمان إستمرارية أداء العملية. وأنه في حالة إصلاح القطاع الأمني، حيث يتعين فيه التنسيق بين المؤسسات المختلفة وعمليات التحول في القطاع، فإنه يجب تطبيق منهج يتسم بالتنظيم والتشاركية. وكما يتعين أن تكون الملكية المحلية والشفافية والرقابة الديمقراطية هي المبادئ السائدة. ومن المهم أيضاً إجراء دراسة حاسمة بخصوص من الذي سيقدر مدى نجاح عملية إصلاح القطاع الأمني، وتحديدًا عند تحليل آليات المراقبة من منظور النوع الاجتماعي. ومن المتوقع أنه من خلال عمليات إصلاح القطاع الأمني التي تراعي النوع الاجتماعي أن يصبح الالتزام والثقافة المؤسسية وتأثير التغييرات في القطاع الأمني أكثر مراعاةً لمساواة النوع الاجتماعي وأكثر تجاوباً معها.<sup>٣٥</sup>

ويتعين تصنيف وتحديد أولوية كل هذه المؤشرات وفقاً لكل سياق محدد، وبقياس هذه المؤشرات على مدار فترة زمنية محددة، فإنه بالإمكان عمل تصور لاتجاه وتطور النتائج المحددة. وبالمثل، وبتوضيح خط الاتجاه فيما بعد هذه المؤشرات متعددة الأبعاد، فسيكون هناك أمل في التنبؤ بالتطورات المستقبلية وتوجيه البرنامج أو الإصلاح نحو الهدف المحدد أو التطور المنشود. وباعتبار إطار عمل كلينجداال Clingendael أداة متابعة تفاعلية، فهو يقترح عقد أنشطة لورش العمل لمعالجة النتائج النهائية ومناقشتها.<sup>٣٤</sup>

يوفر هذا التقييم لصانعي القرار في عملية إصلاح القطاع الأمني البيانات الرئيسية المهمة، والتي يمكن إدخالها في مراقبة إصلاح القطاع الأمني والتحليل النهائي له. وبمقارنة نتائج التقييم مع عمليات المراجعة وتحليل الأداء، فإنه بالإمكان قياس مدى نجاح أو فشل عمليات إصلاح القطاع الأمني واستخلاص الدروس المستفادة وتحديد الممارسات الجيدة.

## الاطار رقم ٦ إدخال مسائل النوع الاجتماعي في إطار عمل كلينجداال لتقييم إصلاح القطاع الأمني

مؤشرات التحكم	التساؤلات الرئيسية
شرعية الدولة	هل الدولة كيان شرعي ممثل لجميع أفراد المجتمع ككل؟ <ul style="list-style-type: none"> <li>■ هل السلطة التنفيذية والبرلمان ممثلين فيما يتعلق بالنساء والرجال والأقليات العرقية / الدينية؟</li> <li>■ هل يتم تصنيف بيانات نسبة المشاركة في التصويت حسب الجنس؟</li> </ul>
تقديم الخدمة العامة	هل تقديم الخدمة العامة في تدهور أم في تحسنٍ مضطرد؟ <ul style="list-style-type: none"> <li>■ على هناك ضمان للوصول إلى الخدمات العامة بشكل متكافئ؟</li> <li>■ هل يتاح للنساء الوصول إلى الخدمات الأمنية والقضاء بشكل متساوٍ مع الرجال؟</li> <li>■ كيفية حصول النوع الاجتماعي المتساوي على الغذاء، الماء، المؤسسات الصحية والمستشفيات.</li> </ul>

<p>هل هناك إنتهاكات لحقوق الإنسان وهل يتم تطبيق سيادة القانون بشكل استبدادي أم هي معطلة، أو أن سيادة القانون الرئيسية راسخة ولا توجد انتهاكات؟</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ هل يتم انتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء؟</li> <li>■ ما هي أنواع ومعدلات حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؟</li> </ul>	<p>سيادة القانون وحقوق الإنسان</p>
<p>هل هناك انقسام متزايد داخل صفوف النخبة أم هل لديها توجهات وطنية؟ هل بمقدور الزعماء كسب تأييد الجماعات داخل المجتمع؟</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ هل يتشارك الرجال والنساء بشكل متساوي في القيادة؟</li> <li>■ هل يميل كل من الرجل والمرأة إلى تأييد هذه القيادة؟</li> </ul>	<p>القيادة</p>
<p>المؤشرات الأمنية</p>	
<p>هل يعمل الجهاز الأمني على أنه " دولة داخل الدولة " أم باعتباره جهةً عسكريةً محترفةً معترف بها تتجاوب مع الرقابة المدنية الشرعية؟</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ ما هي أعداد ومراكز الأفراد من النساء والرجال داخل الجهاز الأمني؟</li> <li>■ هل يرتكب أفراد جهاز الأمن أعمال عنف قائمة على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحرش الجنسي؟ وما نوع هذه الأعمال ومعدل حدوثها؟</li> <li>■ هل هناك سياسات وإجراءات ملائمة قائمة لمنع حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، التي يرتكبها أفراد جهاز الأمن، ومعالجتها، ومعاقبة مرتكبيها؟</li> <li>■ هل هناك آليات معترف ومعمول بها لرقابة المجتمع المدني، بما فيه المنظمات النسائية؟</li> </ul>	<p>الجهاز الأمني</p>
<p>هل التدخلات الإقليمية العابرة للحدود التي تسبب عدم الاستقرار في تزايد أم في تراجع؟</p>	<p>الموقف الإقليمي</p>
<p>مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	
<p>هل الضغوط في تزايد أم في تراجع؟</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ ما هي معدلات وفيات الأطفال والأمهات؟</li> <li>■ هل تحصل النساء على خدمات التثقيف بشأن تنظيم الأسرة؟</li> <li>■ إدخال البيانات المصنفة حسب الجنس بشأن الأفراد المصابين بمرض الإيدز وهل الاتجاه نحو الزيادة أم التراجع؟</li> </ul>	<p>الضغوط الديموجرافية</p>
<p>هل هناك حركة كبيرة للاجئين والمشردين داخلياً، تهييء وجود خدمات طوارئ للحالات الإنسانية، أم هل تم إعادة توطينهم وحل مشكلتهم؟</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ هل من بين اللاجئين والمشردين داخليا رجال ونساء وفتيات وأولاد؟</li> <li>■ ما هو معدل حوادث العنف، بما فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ضد اللاجئين والمشردين داخلياً؟</li> </ul>	<p>موقف اللاجئين والمشردين داخلياً</p>

هل هناك موروث من الأعمال الانتقامية والاضطهاد لملاحقة الجماعات المتظلمة أم هناك مصالحة وتراجع لهذه العداوات؟	الحركات العدائية القائمة على أساس الجماعات
هل هناك بعد متعلق بالنوع الاجتماعي بخصوص العنف القائم على أساس الجماعات، كانتشار العنف الجنسي، أو العنف جراء استخدام الأسلحة الخفيفة بين جماعات الرجال المختلفة؟	
هل يوجد هناك فرار بشكل متكرر للأفراد أم أن هناك انخفاض في معدلات الهجرة؟	الهجرة وفرار الأفراد
هل الرجال والنساء والفتيات والأولاد ضمن المهاجرين؟	
هل هناك تنمية اقتصادية غير متكافئة داخل الجماعات أم أن هذه الاختلافات في تراجع؟	الفرص الاقتصادية للجماعات
هل توجد اختلافات بين التنمية الاقتصادية للرجال والنساء؟	
ما هي التحديات والفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية للنساء؟	
هل هناك تراجع اقتصادي حاد أو خطير أم أن الاقتصاد أخذ في النمو؟	حالة الاقتصاد
هل هناك أية اختلافات بين مشاركة الرجال والنساء في الأسواق الرسمية وغير الرسمية؟	
هل تختلف القدرة / الخسارة الاقتصادية خلال الأزمات فيما بين الرجال والنساء؟	

**البرلمان:** يمكن للجان المختصة بالدفاع والأمن بالبرلمان القيام بمراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني. وذلك لما للبرلمان من سلطة تشريعية وسلطة رقابة على الموازنة، حيث بإمكانه ممارسة هذه السلطات للرقابة على إصلاح القطاع الأمني. ويمكن لهذه اللجان عقد جلسات أو تقديم استجابات والدعوة إلى إجراء عمليات تدقيق للموازنة وطلب تحليل عن تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني.

أنظر التقرير حول النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني

**الوزارات الحكومية:** تقع على عاتق الوزارات الحكومية مسؤولية الرقابة على بعض جهود إصلاح القطاع. فعلى سبيل المثال، وزارة الدفاع مسؤولة عن عمليات إصلاح الجيش، ووزارة الداخلية مسؤولة عن إصلاح الشرطة والسجون. وبالإمكان، كذلك، إشراك الوزارة المسؤولة عن شؤون المرأة و/أو الأسرة في مراقبة وتحليل عمليات إصلاح القطاع الأمني.

**هيئات التنسيق الحكومية:** غالباً ما يتم وضع وتنفيذ ورقابة إصلاح القطاع الأمني من جانب هيئات تنسيق من داخل الحكومة، يتم تعيينها على نحو خاص، كمجالس الأمن القومي. وغالباً ما تضم هذه المجالس أعضاء من عدة وزارات حكومية، إضافة إلى المستشارين الأمنيين وممثلي مكتب رئيس الوزراء أو رئيس الدولة.

**المنظمات والآليات الإقليمية:** يمكن أن تلعب المنظمات الحكومية الداخلية الإقليمية بالإضافة إلى المنظمات الدولية

### من يقوم بالمراقبة والتحليل؟

بناءً على نوع الإصلاح وسياسات الدولة، فإنه بالإمكان إشراك مجموعة من الأطراف الفاعلة في مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني. ومن أجل تجنب عمليات المراقبة والتحليل التي تتجاهل قضايا النوع الاجتماعي، فمن المهم إشراك خبراء في النوع الاجتماعي وإشراك كلا من الرجل والمرأة في الهيئات المسؤولة عن المراقبة والتحليل. وكما يتعين إشراك ممثلي الجماعات المستهدفة في وضع وتنفيذ عمليات المراقبة والتحليل. وهناك استراتيجية أخرى مفيدة وهي إشراك "الشخصيات البارزة في مجال النوع الاجتماعي"، وتشجيعها، وتدريبها في إدارة العملية لضمان التعامل بشكل كافي مع النوع الاجتماعي في عملية المراقبة والتحليل. وكما أنه من المهم إشراك الرجال، ممن هم في مراكز القيادة وإشراكهم كشخصيات بارزة في مجال النوع الاجتماعي، وذلك لتوفير الإرادة السياسية واستخدامهم كنماذج للدور المطلوب.<sup>٣٦</sup>

**مؤسسات القطاع الأمني:** يمكن استخدام آليات المراقبة والتحليل الداخلية القائمة داخل بعض المؤسسات الأمنية كأداة للرقابة على تنفيذ عمليات إصلاح القطاع الأمني. وإضافة إلى ذلك، يمكن إدخال بعض آليات المراقبة والتحليل في عمليات الإصلاح الداخلية. وكما يمكن الاستعانة بنقاط النوع الاجتماعي المحورية داخل المؤسسات في المراقبة والتحليل. وإضافة إلى عملية المراقبة والتحليل الداخلية، فإنه ينصح أن تتم مراقبة وتحليل عمليات إصلاح القطاع الأمني من جانب جهات مستقلة لتعزيز المصداقية.

**مكتب / محقق الشكاوى:** يمكن أن يعهد إلى محقق الشكاوى بأنشطة المراقبة والتحليل. ويتعين أن يكون محقق الشكاوى ممثلاً مستقلاً للجمهور - وعادةً ما تعينه الحكومة أو المنظمة التي يتبعها - وينصب عمله على تلقي الشكاوى التي يقدمها المواطنون المتضررون. وكما يمكن لمحقق الشكاوى المساعدة في الرقابة على عملية إصلاح القطاع الأمني، والنظر في انتهاكات حقوق الإنسان وسوء السلوك. ولهذا، يمكن أن يساعد محققو الشكاوى المعينين في ضمان إنشاء مؤسسات أمنية تتسم بالشفافية والديموقراطية والفعالية.

ويجب ان يكون محقق الشكاوى مراعيًا للنوع الاجتماعي لكي يتمكن من التجاوب المناسب مع شكاوى العنف والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، فضلاً عن مسائل النوع الاجتماعي الأخرى. ومن أمثلة محقق الشكاوى، الذي يتركز عمله على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، مكتب محقق الشكاوى المصري المعني بمساواة النوع الاجتماعي.<sup>٤٤</sup>

**الجهات المانحة:** بإمكان عمليات مراقبة المانحين ورفع التقارير اليهم ان تشكل آليات مهمة لمراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني (أنظر الاطار رقم ٧). وكما يمكن أن تدعم الجهات المانحة أيضاً إنشاء وتنفيذ آليات مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني على المستوى المحلي. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، عن طريق إبرام مذكرة تفاهم تنص على التزامات محددة لكلا الطرفين: وتنص مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة سيراليون على التزامات سيراليون بشأن القطاع الأمني وفي المجالات المتعلقة بإصلاح الحكم، جنباً إلى جنب مع التزامات المملكة المتحدة بشأن توفير المساعدة المالية والفنية.<sup>٤٥</sup>

**المجتمع المدني:** يتعين أن يقوم أفراد المجتمع المدني بمراقبة وتحليل عمليات إصلاح القطاع الأمني، وخاصة عندما يتعلق الأمر بسوء السلوك، وانتهاكات حقوق الإنسان، أو العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ويمكن القيام بذلك عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في آليات الرقابة الرسمية أو من خلال الأبحاث والتقارير المستقلة بشأن عمليات إصلاح القطاع الأمني.

أنظر التقرير حول النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني

### ما هو موضوع المراقبة والتحليل؟

الأهداف العامة لعمليات المراقبة هي المراجعة والتحقق من أن الفرضيات التي تم وضعها في التقييم الأولي لا تزال صالحة، وفيما إذا كانت أهداف عملية الإصلاح تحتاج إلى تعديل، وفيما لو كانت الأنشطة المطلوبة لتحقيق الأهداف المنشودة هي قيد التنفيذ بشكل فاعل وأن لها الآثار المقصودة.<sup>٤٧</sup> وفي سياق إصلاح القطاع الأمني، فإنه يتعين مراقبة وتحليل

دوراً قوياً وفعالاً في الدعوة إلى دعم مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني، فضلاً عن ترسيخ أطر عمل مشتركة للمراقبة والتحليل. وكما أن الحكومات الملزومة، بحكم انضمامها إلى المنظمات والقوانين والمواثيق الإقليمية، تكون ملتزمة برفع تقارير إلى هيئات المراقبة الإقليمية المعنية. وفيما يتعلق بمسائل النوع الاجتماعي، فقد وضعت العديد من المنظمات الإقليمية آليات مهمة للمراقبة، والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق أساسية لإدخال مسائل النوع الاجتماعي في مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني:

■ **مجلس أوروبا:** قام بوضع إطار عمل نظري لتوجيه النوع الاجتماعي (١٩٩٨)، يقدم مقترحات بوضع مؤشرات ومعايير مدعومة بآليات تقييم وتحليل شاملة.<sup>٤٧</sup>

■ **خطة عمل الكومونويلث حول مساواة النوع الاجتماعي (١٩٩٧):** أعادت التأكيد من جديد على تحديد سقف لا يقل عن ٣٠٪ من مراكز صنع القرار في القطاعات السياسية والعامة والخاصة وتسوية النزاعات ومبادرات السلام. وكما تشجع على إدخال مساواة النوع الاجتماعي، وإدخال حقوق الإنسان ومرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في تدريب مؤسسات القطاع الأمني، وتشجيع الحكومات لاتخاذ إجراءات لجمع ومراقبة ونشر البيانات المصنفة حسب الجنس.<sup>٤٨</sup>

■ **أمانة جماعة المحيط الهادي:** وضعت برنامج عمل مدقق خاص بمنطقة المحيط الهادي بشأن النهوض بالمرأة ومساواة النوع الاجتماعي للمدة من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٥م، والذي ينادي بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم "١٣٢٥"، وإجراء تحسينات على البيانات المصنفة حسب الجنس واستخدام مؤشرات النوع الاجتماعي، وعقد تدريبات على النوع الاجتماعي لقوات حفظ السلام، وإشراك المرأة في جميع عمليات واتخاذ قرارات السلام والقضاء، بالإضافة إلى القضاء على العنف ضد المرأة، والوصول المتكافئ إلى القضاء.<sup>٤٩</sup>

■ **اللجنة الأمريكية المشتركة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية:** قامت بوضع برنامج داخلي للبلدان الأمريكية بشأن تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة،<sup>٤٠</sup> والعدالة ومساواة النوع الاجتماعي، وإعلان خطة العمل<sup>٤١</sup> (١٩٩٦-١٩٩٩)، واللذان تهدفان كلاهما إلى مراقبة وتنسيق جهود توجيه النوع الاجتماعي في المنطقة. وتنادي الفقرة الرابعة إلى تقييم الحصول على العدالة، وآليات التحليل المتجاوبة مع النوع الاجتماعي، وترسيخ آليات مراقبة الأحكام القضائية.<sup>٤٢</sup> وكما تم تقديم مقترحات لجميع الدول الأعضاء<sup>٤٣</sup> بجمع البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل أو أي تصنيف آخر ذو صلة.

## الجدول رقم ٧ إدخال النوع الاجتماعي في تحليل إصلاح القطاع الأمني: وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) ٤٦

عهدت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع البريطانية إلى أربعة من خبراء إصلاح القطاع الأمني بإجراء تحليل مستقل لبرامج إصلاح الأمن والقضاء في أفريقيا. وقد بحث التحليل إمكانية توجيه مسائل النوع الاجتماعي ومرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز ضمن برامج إصلاح الأمن والقضاء، باعتبارهما من الأهداف الرئيسية للبرامج الثنائية في وزارة التنمية الدولية.

تشمل الشروط المرجعية للتحليل المذكور ما يلي:

### هدفين رئيسيين

١- تحديد مدى ترابط وفعالية تأثير برامج إصلاح القطاع الأمني، التي ترعاها المملكة المتحدة في أفريقيا، على مدار الأربع سنوات الماضية.

٢- تحديد الدروس المستفادة والتوصيات، من أجل التوجه الاستراتيجي وإدارة برامج إصلاح القطاع الأمني المستقبلية في أفريقيا وفي أي مكان آخر.

### الطريقة

١- تشمل مرحلة التحضير لما قبل عملية التقييم (حتى ٣٠ يوما) ما يلي:

أ. دراسة مكتبية للمصادر الثانوية، بما في ذلك تقديم مقترحات واستراتيجيات إقليمية وأخرى خاصة بالدولة، وتقارير بشأن المشروع وعمليات التحليل والمراجعات الحالية... الخ.

ب. تحديد القضايا الرئيسية للتحليل ووضع إطار عمل له، بالإضافة إلى تحديد الأطراف المعنية الرئيسية بهدف إجراء المقابلات وتبني أسلوب دراسة الحالة للدولة، والقيام بالزيارات الميدانية للتخطيط. والعمل على تشجيع المستشارين للانتباه إلى إطار عمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاص بتنفيذ إصلاح القطاع الأمني.

ج. قامت مجموعة التوجيه المختصة بصندوق منع النزاعات التابع لوزارة التنمية الدولية بتقديم رد بشأن إطار التقييم المقترح والنتائج الأولية وأصدرت قرارًا فيما يتعلق بأسلوب دراسات الحالة.

٢- التقييم (حتى ٤٠ يوما)

أ. إجراء زيارات للدولة ومقابلات في لندن. وفيما يتعلق بالعمل الميداني، قام المستشارون بإعداد خطط مراجعة للدولة بالتشاور مع فرق العمل المحلية.

ب. قام المستشارون بإعداد مذكرة للمناقشة مع الفرق المحلية في نهاية كل زيارة وقبل المغادرة.

٣- كتابة النتائج وعرضها (حتى ٢٠ يوما)

أ. قام المستشارون بعرض النتائج، التي توصلوا إليها، على مجموعة التوجيه قبل صدور الصيغة النهائية لتقرير التحليل.

### النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي

كان هناك تمثيل فاعل للنوع الاجتماعي ومرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز في برنامج السلامة والأمن والوصول إلى القضاء، إلا أنها كانت غائبة بشكل كبير عن البرامج التي تتناول الدفاع والشرطة أو برامج المصالحة واسعة النطاق، مثل برنامج إصلاح القطاع الأمني في سيراليون. وتنص التوصية الرسمية التي تشمل النوع الاجتماعي على ما يلي:

التوصية الخامسة: نوصي بإدخال مقاصد "إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات" بخصوص الإدارة المالية العامة ومقاصد وايت هول بخصوص مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والنوع الاجتماعي في جميع عمليات إصلاح كلاً من القطاع الأمني والقضاء، وليس تلك الموضوعات المتعلقة تحديداً بالسلامة والأمن والوصول إلى القضاء فحسب.

- كالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- عدد ومراكز العاملات في مؤسسات القطاع الأمني من الإناث.
- سير عملية توظيف وتثبيت وترقية المرأة داخل مؤسسات القطاع الأمني.
- عدد الدورات التدريبية على النوع الاجتماعي ومدى تأثيرها.
- السياسات الأمنية التي تتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي.

### كيف تتم المراقبة والتحليل؟

لضمان تجاوب مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني مع النوع الاجتماعي، فإنه بالإمكان إدخال مسائل النوع الاجتماعي في نظم الإدارة بالأهداف، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي.

### الإدارة بالأهداف

الإدارة بالأهداف هي إحدى الأدوات التي تستخدم في الغالب لتقييم الأنشطة والنتائج. ° ويساعد هذا الإطار الإداري في التخطيط الاستراتيجي لجهود المراقبة وتنفيذها والموجهة إلى المخرجات والنتائج ولقياس ما إذا كانت الأنشطة تخدم هدفاً كلياً واحداً. وتركز الإدارة بالأهداف على الأداء وتحقيق النتائج والمخرجات والتأثيرات، والتي تعتبر أجزاءً مختلفة من سلسلة النتائج. وتتألف سلسلة النتائج من خطوات استراتيجية مختلفة، تبدأ من المدخلات، مثل السياسات، أو القانون، أو عملية صنع القرار.

جميع السياسات والبرامج المتعلقة بالإصلاح بطريقة متناسقة، وذلك لضمان تلبيتها للأهداف المحددة. وكما ينبغي أيضاً تحليلها لتحديد: تأثيرها المحدد على الرجال والنساء والفتيات والأولاد، وفيما لو أنه قد تم القضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومعالجته والمعاقبة عليه، وفيما لو كانت عملية وضع وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني تتسم بالتشاركية، وأخيراً لتحديد ما إذا كانت الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي قد تحققت أم لا.

وتشمل بعض الأمثلة المتعلقة بالمجالات العامة واجبة المراقبة والتحليل عند تقييم عملية إصلاح القطاع الأمني المتجاوبة مع النوع الاجتماعي ما يلي:

- الزيادة أو التراجع في معدلات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (عدد ونوع انتهاكات حقوق الإنسان، التي قام بارتكابها أفراد القطاع الأمني، والتي تم الإبلاغ عنها على مدار الفترة).<sup>٤٨</sup>
- البرامج والخدمات الهادفة للتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- إدخال مسائل النوع الاجتماعي في إطار عمل البرنامج.
- وصول الرجال والنساء والفتيات والأولاد إلى خدمات الأمن العام.
- وصول الرجال والنساء والفتيات والأولاد إلى القضاء.
- المشاركة المتكافئة في مراكز صنع القرار في القطاع الأمني.
- القوانين التي تتناول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- زيادة الوعي العام بحالات انعدام أمن النوع الاجتماعي،

## الإطار رقم ٨ تقييم إدخال: مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز في برامج إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا

تأثر إصلاح القطاع الأمني والقضاء في دول أفريقيا السوداء كثيراً بتأثيرات مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. وتنطبق نفس عوامل الضعف على القطاع الأمني والقضاء مثل انطباقها على مجالات الإصلاح الأخرى ذات الكثافة في الأفراد، سواء كانت مجالات التعليم أو الرفاه الاجتماعي أو التجارة والصناعة. وعادة ما يقع الجيش والشرطة ضمن أكثر المجموعات الأسوأ تأثراً... في أواخر عام ٢٠٠٦م، بدأت السلطات العسكرية الأوغندية في إظهار وعي وإهتمام أكبر بدعم الجهات المانحة، ولكن من المحتمل أن التأخر في الاعتراف بالمشكلة أو التعامل معها بشفافية لا يزال واسع الانتشار في أنحاء المنطقة.

وبالرغم من أن الأطراف المعنية بالملكة المتحدة، في برامج إصلاح القطاع الأمني والقضاء، تعي جيداً مشكلة مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. وفي الواقع، فقد أجرت خدمة استخبارات الدفاع في المملكة المتحدة دراسة دقيقة للآثار المحتملة على قوات الجيش الأفريقية في منتصف التسعينيات، حيث يبدو أن الخبرة في هذا المجال تكمن في وزارة التنمية الدولية وليس في وزارة الدفاع. وليس مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز هو الموضوع الظاهر في عمل صندوق منع النزاعات في أفريقيا في أي من مجالاته المتنوعة، على الرغم من تأثيره الواضح على العديد منها. ومن الواضح أن الشروط المرجعية لهذه المراجعة (الملاحق ١) لا تشمل أية إشارة إلى مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. ونظراً لإحتمال أن يكون عمل المملكة المتحدة بشأن مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز يقتصر بشكل كبير على البرامج الثنائية، فيبدو أن هناك اتجاه لإستبعاد ضحايا المرض، وبالتالي المخاطر المترتبة على ممارستهم لأنشطتهم، من الجيش والشرطة، على الأقل على المستوى المؤسسي إن لم يكن على المستوى الفردي.<sup>٤٩</sup>

## المؤشرات

مؤشرات المدخلات وهي تقيس مدى تخصيص الموارد لضمان التنفيذ الفعلي للمشروع أو السياسات.  
مؤشرات الأداء / العملية وهي تقيس الأنشطة أثناء عملية التنفيذ لكي تتابع التقدم نحو النتائج المنشودة.  
مؤشرات التقدم / النتائج وهي تقيس النتائج طويلة الأجل للبرنامج أو السياسات.

من الأمور الحاسمة وضع مؤشرات واضحة، وقابلة للقياس، ومستندة إلى السياق، ومتجاوبة مع النوع الاجتماعي لضمان تحقيق مراقبة وتحليل فعال لإصلاح القطاع الأمني. وقد يكون المؤشر عبارة عن رقم، أو حقيقة، أو حتى مجرد رأي يصف موقفاً و/أو تغييراً معيناً. وبأستخدام طريقة الإدارة بالأهداف، تعكس المؤشرات متحصلات سلسلة النتائج. ومن المهم، أيضاً، التفرقة بين مختلف أنواع المؤشرات المستخدمة.

### سلسلة نتائج الإدارة بالأهداف: النشاط - المخرجات - النتيجة - التأثير المستهدف / الهدف الكلي

في سياق عملية إصلاح القطاع الأمني المتجاوب مع النوع الاجتماعي، يمكن وضع خطة عمل مبسطة واختيار نشاطٍ موحدٍ لمختلف القطاعات، وذلك باستخدام طريقة الإدارة بالأهداف على النحو التالي:<sup>١</sup>

المؤشر	النشاط	المخرجات	النتيجة	الهدف الكلي	القطاع
١- عدد ضباط الشرطة الذين تلقوا التدريب. ٢- تغيير السلوك تجاه ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	١- عقد دورة تدريبية والتجاوب / التعامل مع ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	تدريب ضباط الشرطة على مسائل النوع الاجتماعي	زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي	خدمات شرطية متجاوبة مع النوع الاجتماعي	الشرطة
١- زيادة عدد المتقدمات للعمل. ٢- عدد العاملات في خدمة الجيش. ٣- عدد حالات التحرش والإساءة الجنسية المبلغ عنها.	١- جمع البيانات / الأسباب أو الدوافع للتقدم للالتحاق بالعمل داخل / خارج الجيش. ٢- اتخاذ إجراءات إيجابية للمتقدمات.	١- إجراء دراسة تقييم بشأن إجراءات التعيين ونقاط الانطلاق الممكنة. ٢- تغيير استراتيجيات التعيين لتعزيز توظيف المرأة.	١- تحديد نقاط الانطلاق بشأن النوع الاجتماعي في إجراءات التعيين. ٢- زيادة عدد النساء داخل الجيش	زيادة مساواة النوع الاجتماعي داخل الجيش	الجيش
زيادة عدد الملاحقات والإدانات فيما يتعلق بالعنف الأسري.	١- البدء في إجراء إصلاح قانوني داخل البرلمان. ٢- صياغة المواد القانونية. ٣- إقرار القانون	وضع قانون بشأن حظر العنف الأسري ويشمل ذلك تعريفات له.	وضع نصوص قانونية لحماية المرأة والرجل من العنف الأسري.	زيادة الحماية من العنف الأسري.	البرلمان

لمزيد من القوائم التفصيلية للمؤشرات بشأن الإصلاح في جهاز القضاء، أنظر الملحق "أ":

"أمثلة المؤشرات: النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة".

- عدد الضباط الإناث داخل الجيش.
- عدد البلاغات عن حوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.<sup>٥٣</sup>
- عدد الرجال والنساء ممن تقدموا ببلاغات بشأن التحرش ضد المثليين.
- **المؤشرات النوعية:** وهي عبارة عن توثيق للآراء، والمفاهيم، أو الأحكام. ويمكن تطوير هذه المؤشرات من خلال دراسة المواقف، والمقابلات، والجلسات العامة، وملاحظات المشاركين، ومناقشات المجموعات المركزة.
- **أمثلة:**
- ارتفاع معدلات تدخلات الشرطة في حالات العنف الأسري.
- التزام أكثر تجاه السياسات والنصوص القانونية المتجاوبة مع النوع الاجتماعي.
- بيئات عمل غير تمييزية وصديقة للأسرة.
- الالتزام بمبادرات إدخال النوع الاجتماعي داخل البرلمان.<sup>٥٤</sup>
- المفاهيم بشأن الآليات الحالية للتعامل مع اغتصاب الذكور داخل السجون.

ويمكن إجراء القياسات لضمان أن جميع هذه المؤشرات المتعددة سواءً أكانت كميةً أو نوعيةً متجاوبة مع النوع الاجتماعي. ووفقاً لوكالة التنمية الدولية الكندية: فإن للمؤشرات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي مهمة خاصة لتوضيح التغييرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل المجتمع بمرور الوقت. وتكمن فائدتها في قدرتها على توضيح التغييرات في وضع وأدوار الرجال والنساء بمرور الوقت، ومن ثم، يتم قياس ما إذا تحققت مساواة النوع الاجتماعي أم لا.<sup>٥٢</sup>

ومن أجل التقنين المشترك ورسم صورة شاملة لتأثير سياسات وبرامج إصلاح القطاع الأمني، يعتبر استخدام كلا النوعين من المؤشرات أمراً شديداً الأهمية (أنظر الاطار رقم ٩). وفي سياق إصلاح القطاع الأمني، فإنه بالإمكان تعريف المؤشرات الكمية والنوعية المتجاوبة مع النوع الاجتماعي على النحو التالي:

**المؤشرات الكمية:** يعبر عن المؤشرات الكمية المتجاوبة مع النوع الاجتماعي بالأرقام. ويمكن جمعها من خلال البيانات المصنفة حسب الجنس والسن المستخلصة من الدراسات والسجلات الإدارية.

#### أمثلة:

- عدد ضباط الشرطة المدربين على مسائل النوع الاجتماعي.

### الإطار رقم ٩ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإصلاح الشرطة: الجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية<sup>٥٥</sup>

لا تكفي أرقام التعيينات وحدها لوفير المعلومات، حيث أن العديد من النساء قد يتركن الخدمة بعد وقت قصير من العمل. إذا، يمكن استكمال المؤشرات الكمية من هذا النوع بطريقة نوعية، وذلك عن طريق إجراء مقابلات مع كل من اخترن البقاء في الخدمة ومن اخترن ترك العمل، بهدف الوصول إلى فهم أفضل للأسباب المشجعة أو تلك المنبئة للنساء عن الإستمرار في العمل داخل الشرطة (أو داخل أي من مؤسسات القطاع الأمني الأخرى).

ومن بين القضايا التي يمكن استكشافها ما يلي:

- كيف تعاملت الشرطة مع الحالات التي استدعت إشراك المرأة والرجل، وما هي أوجه الاختلافات في تجاوب كل منهما قبل وبعد التدريب؟ وما مفهوم أفراد الشرطة الذين تلقوا التدريبات بشأن الاختلافات في سلوك كل منهما؟ وما هو مفهوم الرجال والنساء ممن عليهم التعامل مع الشرطة، مثل المنظمات النسائية التي تعزز وتحمي حقوق المرأة والطفل وخاصة فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وجمعيات حقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية الأخرى؟
- ما هي أنواع الشكاوى المقدمة حول الشرطة عقب التدريب؟
- ما هي نسبة الرجال والنساء والفتيات والأولاد ممن لديهم الثقة في أنهم سيتلقون معاملةً عادلةً من جانب الشرطة (وهل تغير هذا المفهوم)؟
- هل توجد أدلة أن الشرطة يمكن أن تتعامل بإيجابية مع الجهات الأخرى، في محاولة للتعامل مع مسائل النوع الاجتماعي في عملها، كأنشطة منع الجريمة، مثلاً؟
- ما هي نوعية التدريب المقدم؟ وهل يركز على حقوق المرأة في الأمن والأمان؟ هل يعزز فهم العوامل والروابط بين العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وانعدام الأمن وبين مرض الإيدز؟ هل يعمل على تعزيز الحوار بشأن الثقافات وحقوق الإنسان، كالتوضيح مثلاً بخصوص أي من الفئات التي يجب أن تصان حقوقها في آليات تسوية النزاعات العرفية وفي عمليات التسوية الرسمية؟



المعوقات التي يجب التغلب عليها قبل البدء في إجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي. وتشمل العوامل الأخرى التي تعتمد عليها عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي ما يلي:

- الإرادة السياسية.
- القدرات الفنية.
- الرغبة في الخضوع للمساءلة والمسؤولية.
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات، فقد تكون مراجعة وتدقيق أية مؤسسة من ناحية مدى تجاوبها مع النوع الاجتماعي بمثابة الخطوة الأولى تجاه تحديد بعض الاحتياجات الخاصة لعملية الإصلاح.

### من يقوم بعمليات التدقيق على النوع الاجتماعي؟

تتطلب عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي، كما هو الحال بالنسبة لمعظم المبادرات المؤسسية، التزام صارم من الإدارة العليا بمثل هذا التوجه. ومع ذلك، فإن مشاركة جميع الأفراد في المؤسسة أمر يوازيه في الأهمية، حيث تضمن العمليات الشاملة وجود إحساس بالملكية، والمساءلة، والمسؤولية بخصوص نتائج عمليات التدقيق.

وبالإمكان القيام بإجراء عمليات تدقيق وتقييم للنوع الاجتماعي إما بواسطة فريق تقييم داخلي أو خارجي.<sup>٩</sup> ولكل من الاستراتيجيتين اثنتين مزايا وعيوب مختلفة (أنظر ما يلي).

ويعتبر التنسيق وعلاقات التعاون بين فريق التقييم وبين العاملين في المؤسسة أمر ذو أهمية كبيرة في كلا الحالتين. وتقترح جوسلين سكوت (Jocelyne Scott)، وهي مستشارة قانونية مستقلة، إجراء تقييم أولي من منظور خارجي، وفي نفس الوقت إجراء عملية مراقبة وتحليل داخلية متواصلة. وعلاوة على ذلك، فهي تزعم أن المستشارين الخارجيين يعتمدون أيضاً على التعاون الداخلي والإرادة السياسية من جانب الإدارة العليا.<sup>١٠</sup> ولهذا، فهي تقترح أيضاً بأن تتم صياغة الشروط المرجعية لعملية التدقيق على النوع الاجتماعي بالتنسيق مع ممثلي المجتمع المدني وأن تكون عملية التدقيق تحت إشراف شخص أو مؤسسة قادرة على الاحتفاظ باستقلاليتها. وفيما يتعلّق بالتدريب على النوع الاجتماعي، فمن المفيد إشراك كلا من الرجال والنساء في فرق التدقيق على النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من التغيير الذي سيطرأ على تشكيل فرق عمليات التدقيق استناداً إلى اختلاف السياقات والمواقف، فإنه يتعين أن يتمتع المشاركون بالخبرة الكافية في العمل مع مؤسسات القطاع الأمني وأن يكونوا على دراية بمسائل النوع الاجتماعي، ويجب أن يشمل المشاركون:

وكما أنه من المهم تفسير المؤشرات على النحو الصحيح. فعلى سبيل المثال، قد تعني زيادة معدلات الإبلاغ عن العنف الجنسي تحسن في خدمات التعامل وفهم كامل بالحقوق بين النساء أو قد تعني أن هناك زيادة في حالات العنف الجنسي. "في بعض البرامج التي عملت بها، قمنا بتفسير زيادة معدلات الإبلاغ عن جرائم العنف ضد النساء والأطفال باعتبارها مؤشراً على أنه قد أصبح لدى كل من المرأة والطفل وعي متزايد بحقوق كل منهما - وبالتالي تزايد المطالبة بالتعامل معها من جانب القطاع الأمني والقانوني - وهو ما يعتبر خطوة إيجابية تجاه التعامل مع المشكلة، وقد يشير أيضاً إلى تحسن في أداء القطاع الأمني (وهو في هذه الحالة جهاز الشرطة)."<sup>١١</sup>

### الاطار رقم ١٠ تحليل أداء الشرطة في الولايات المتحدة

لقد كان هناك هدفين اثنين لإجراء تحليل متعمق لخبرات العمل الشرطي المجتمعي. أولاً، تعزيز أهداف العمل الشرطي المجتمعي فيما بين الضباط وذلك من خلال المتابعة المستمرة لأدائهم. وأما الهدف الآخر، فكان لتحديد ما إذا كان المواطنون قد لاحظوا التغيير الحاصل في جودة عمل الشرطة... وقد اعتمد التقييم الذي أجرته إدارة شرطة هيوستن "لعمل الشرطي في المناطق المجاورة" على أنواع عديدة من التقارير: منها تقارير التقييم نصف السنوية المقدمة من ضباط الدوريات، والتقارير الشهرية من ضباط الدوريات، ونماذج معلومات المجتمع، ونماذج ردود فعل المواطنين أو استدعاءات المساعدة للشرطة، واستجابات المحققين، ونماذج تقييم المشرفين المباشرين للضباط.<sup>١٢</sup>

### ٤-٣ كيف يمكن إجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني؟

وبالإضافة إلى إدخال مسائل النوع الاجتماعي في عملية تقييم إصلاح القطاع الأمني، فإنه بإمكان عمليات المراقبة والتحليل وعمليات التدقيق على النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني توفير معلومات أكثر تعمقا لتوجيه عمليات الإصلاح. وبإمكان مؤسسات القطاع الأمني الاستفادة كثيراً من عمليات التدقيق هذه، حيث إنها تهدف إلى تحديد مواطن القوة، ومعدلات الإنجاز، والسياسات والممارسات المبتكرة، بالإضافة إلى التحديات المتواصلة واتخاذها كأساس لوضع خطط العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي.<sup>١٣</sup> وقد تكون عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي هي الخطوة الأولى لتوجيه عملية إصلاح / توجيه النوع الاجتماعي الفعالة، وكما أنها قد تمثل أداة مفيدة لمراقبة وتحليل مبادرات توجيه النوع الاجتماعي.

وفي الغالب، يمثل انعدام الشفافية داخل العديد من مؤسسات القطاع الأمني: كالجيش أو خدمات الاستخبارات، أحد

المزايا	العيوب
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ قد يكون أقل تكلفةً وأسهل في إجراء التدقيق حيث لا تدعو الحاجة إلى استقدام مستشارٍ خارجي.</li> <li>■ الوقوف على هيكل وإجراءات وتسلسل هرم السلطة الداخلي.</li> <li>■ قد تؤخذ بشكل أكثر جديةً استناداً إلى المركز الوظيفي داخل المؤسسة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ انعدام الاستقلالية.</li> <li>■ العواقب المحتملة بالنسبة للعاملين في فريق التقييم في حالة انتقاد السلوك.</li> <li>■ القيود المحتملة بسبب تسلسل هرم السلطة الوظيفي.</li> <li>■ عدم الخبرة بإجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ آراء أكثر استقلاليةً ومنظوراً أوسع إلى حدٍ ما.</li> <li>■ عدم الخوف من العواقب في حالة انتقاد العمليات الداخلية.</li> <li>■ الخبرة والدراية في إجراء عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم وجود فهم لكيفية العمل الخاص بكل مؤسسة أو منظمة.</li> <li>■ أقل قدرةً إلى حد ما في حشد تعاون العاملين وملكية العملية.</li> <li>■ الافتقار إلى الرؤية والأهداف المشتركة وتفسير النتائج.</li> </ul>

بذلك. ولا يعكس التقييم الذاتي بالضرورة التأثير الفعلي لسياسات المؤسسات. ومن بين أمثلة المسائل الواجب تناولها في استبيان التقييم الذاتي ما يلي:

- مستوى الالتزام وأولوية مسائل النوع الاجتماعي في التخطيط للبرنامج.
- مدى إدراك الأفراد على مختلف المستويات داخل المؤسسة للمفاهيم والسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- القدرة الفنية للمؤسسة، وتشمل خبرات النوع الاجتماعي الحالية، وبناء القدرات، والمراقبة والتحليل.
- الثقافة المؤسسية وحالات التحيز التي تؤدي إلى التمييز ضد العاملات أو الشريكات أو المنتفعات الإناث.

ويشير الجمع بين التقييم الذاتي والتحليل الإجرائي بتقديم صورة تامة إلى حد كبير يفوق مجرد استخدام طريقة واحدة. وفي هذا السياق، يتعين أن تدخل المسائل التالية كجزء من عملية التدقيق:

### هل المؤسسة: ٦٢

- بها تمثيل متساو لكل من الرجال والنساء على جميع المستويات داخل المؤسسة؟
- لديها سياسات وممارسات بشأن الموارد البشرية تشجع على توظيف وتنشيط وترقية المرأة؟

■ محققو الشكاوى.

■ نقاط تركيز النوع الاجتماعي.

■ مفتشو السجون المستقلون

■ مجموعات العمل الداخلية بين الإدارات.

■ وحدات النوع الاجتماعي الملحقه ببعثات حفظ السلام.

■ منظمات حقوق الإنسان أو المنظمات النسائية.

■ نقابات المحامين والقضاء.

■ خبراء التدقيق على النوع الاجتماعي، والذين يتم استخدامهم للعمل كمستشارين.

### ما هو موضوع التدقيق؟

تركز عملية التدقيق على النوع الاجتماعي بصفة عامة على تحليل مجموعة كبيرة من مسائل النوع الاجتماعي الداخلية. وقد تركز على استراتيجيات التقييم الذاتي التي تعمل على تحليل مفاهيم الأفراد و/أو تطبيق مجموعة من أساليب جمع المعلومات لتحليل السياسات، والهياكل، والبرامج، بالإضافة إلى أفراد المؤسسة موضوع التدقيق (أنظر الاطار رقم ١١). وإضافة إلى ذلك، يتعين أن تركز عمليات التدقيق على كيفية تأثير المؤسسة على الرجال والنساء والفتيات والأولاد.

وأما فيما يتعلق باستراتيجيات التقييم الذاتي، فغالباً ما تستخدم قوائم المراجعة لتحديد مدى تطبيق توجيه النوع الاجتماعي داخل المؤسسات. وهذا يعني معرفة جيدة بالعمليات والأهداف والغايات ومدى التزام المؤسسة

## الإطار رقم ١١ التقييم الذاتي بشأن تعيين وثبیت المرأة داخل هيئات تنفيذ القانون<sup>٦١</sup>

العملية الموصى بها للوكالات الصغيرة

نظراً لأن الوكالات الصغيرة تكون محدودة الموارد والموظفين، فإنها تخضع لعملية التقييم المعدلة على النحو التالي:

- يتم تشكيل لجنة مكونة من:
  - الشخص المسؤول عن التعيين والتوظيف أو التدريب.
  - الموظفات الإناث، ان وجد. وفي حالة عدم وجود ضابطات إناث داخل الوكالة، يتم طلب المساعدة من الوكالات المجاورة ممن لديها ضابطات إناث.
  - ممثلة عن مجتمع المرأة.
  - خبير من شؤون الأفراد.
  - محام متمرس في مجال الحقوق المدنية وقانون العمل.
- عقد اجتماع لمناقشة عملية التقييم، وتقديم جميع أعضاء الفريق، ومعرفة وضعية المرأة في وكالات تنفيذ القانون، وتحديد مهام التقييم، وتوزيع مهام التقييم على أعضاء الفريق وفقاً لخبراتهم والوقت الزمني المتاح.
- وضع إطار زمني للتقييم وتقديم التوصيات.
- عند انتهاء الأعضاء من التقييم، تنعقد اللجنة من جديد لمناقشة نتائج كل جزئية من جزئيات التقييم. ومن ثم إعداد التقرير النهائي مع التوصيات بشأن التغييرات اللازمة. وأخيراً وضع سلم أولويات لإجراء التغييرات المطلوبة.
- عند الموافقة على التوصيات، يتم تعيين أحد كبار المسؤولين لمراقبة التقدم وإعداد تقرير ربع سنوي بذلك.

## الإطار رقم ١٢ عملية التدقيق على النوع الاجتماعي التي أجرتها منظمة العمل الدولية

كانت أول عملية تدقيق للنوع الاجتماعي تقوم بها منظمة العمل الدولية (أكتوبر ٢٠٠١ - أبريل ٢٠٠٢) تهدف إلى تقييم التقدم، وبهذه الطريقة تم تشكيل الأساس للبدء في توجيه النوع الاجتماعي داخل عمل المنظمة. وقد تم إجراء هذه العملية بشكل تشاركي من أجل تعزيز أقصى درجات المعرفة المؤسسية بشأن "كيفية" توجيه النوع الاجتماعي. وكان هذا التدقيق يقوم على عنصرين: الأول، عمليات تشاركية في التدقيق على النوع الاجتماعي في ١٥ وحدة عمل ميدانية وداخل المقرات الرئيسية. وأما الثاني، فيتمثل في إجراء مراجعة مكتبية شاملة لأهم الوثائق والمنشورات التي تصدرها المنظمة. وقد خضعت ٧٥٠ وثيقة ومنشوراً داخلياً للتحليل خلال فترة التدقيق. وقد شارك في ورشات العمل والمقابلات حوالي ٤٥٠ موظفاً، عنصرًا، شريك تنفيذي، ومنظمات نسائية. وكان التوازن بين جميع العاملين من حيث الجنس متساوياً إلى حد مقبول، وكان من بين المشاركين ما نسبته ٢٠٪ زيادة في عدد النساء، و٣١ فرداً متطوعاً من الموظفين: منهم ٧ من الرجال من ٢١ وحدة عمل، تم تدريبهم للعمل كمساعدين في عملية التدقيق على النوع الاجتماعي.<sup>٦٢</sup>

- لديها سياسات وآليات لمنع التحرش الجنسي والتمييز والعنف ومعالجته؟
- لديها قدرة تقنية للعمل في قضايا النوع الاجتماعي المحددة؟
- تقدم تدريبات أساسية على النوع الاجتماعي لجميع العاملين بها؟
- تعمل حالياً على إدخال مسائل النوع الاجتماعي في سياساتها وبرامجها ومبادراتها؟
- تخصص التمويل الكافي للمبادرات الخاصة بالنوع الاجتماعي؟

### كيف يتم التدقيق؟

قبل البدء في عملية تدقيق أو تحليل النوع الاجتماعي، تجرى مراجعة سريعة للوثائق الحالية، بما في ذلك الإلتزامات والأحكام القانونية، بهدف الإطلاع على الشروط الأولية للمرجعية.<sup>٦٣</sup> وتساعد الرؤية الواضحة والأهداف والغايات المشتركة للتدقيق في وضع خطة إجراءات لبناء القدرات والحصول على نتائج تصلح كأساس لمبادرات توجيه النوع الاجتماعي (أنظر الإطار رقم ١٢).

ويتعين نشر نتائج التدقيق عبر تقرير نهائي، ويجب توزيعه في جميع أرجاء المؤسسة من خلال عقد ورش عمل، وحلقات دراسية، ونقاشات جماعية. ويتعين عرض النتائج بشكل خاص على الإدارة العليا، ويتعين أن تؤدي إلى أنشطة متابعية دقيقة، مثل وضع سياسات، وبرامج، وخطط عمل جديدة (أنظر الاطار رقم ١٣).<sup>٦٧</sup> ومن أمثلة ذلك وضع خطة عمل النوع الاجتماعي، مثل خطة عمل إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع الأسلحة.

"إن الهدف الكلي لخطة العمل هو تسهيل التقدم بشأن نزع الأسلحة. وتعمل إدارة شؤون نزع الأسلحة على تعزيز الحوار والعمل بشأن نزع الأسلحة من خلال إدخال منظور النوع الاجتماعي في عملها اليومي. والافتراض الأساسي وراء خطة العمل هذه هو أنه يمكن تعزيز عملية نزع الأسلحة - سواء بصفة عامة أو من خلال مبادرات خاصة - من خلال إدخال مسائل النوع الاجتماعي في الحوارات حول نزع الأسلحة، وصنع القرار، واتخاذ الاجراءات، ومن خلال المشاركة المتساوية للمرأة في عملية صنع القرار. وهكذا، يكون العنصر الحاسم في عمل إدارة شؤون نزع الأسلحة في هذا المجال هو تحديد مجالات التعاون والفرص المحتملة لدعم فعالية عملية فورية لنزع الأسلحة وتحقيق قدر أكبر من مساواة النوع الاجتماعي."<sup>٦٨</sup>

وفي عام ٢٠٠٣م، استقدمت إدارة شؤون نزع الأسلحة خبيرين بالنوع الاجتماعي لوضع وصياغة خطة العمل الخاصة بهما. وقد عقد هذين المستشارين ورش عمل مع العاملين بجميع الأقسام لمناقشة كيفية إرتباط مسائل النوع الاجتماعي بعملهم ومن ثم قاموا جميعاً بوضع قوائم إجراءات محددة للفرع لتعزيز توجيه النوع الاجتماعي. وكانت محصلة هذا النشاط وثيقة مكونة من ٤٩ صفحة تركز على تقديم معلومات نظرية بشأن مسائل النوع الاجتماعي ونزع الأسلحة، بالإضافة إلى تحديد مبادرات وقوائم مراجعة عملية لتوجيهات النوع الاجتماعي.

تقول جوليت هنت (Juliet Hunt)، وهي خبيرة في مجال توجيه النوع الاجتماعي: "لقد انبثقت أفضل النتائج التي رأيتها من عمليات التقييم حيث كانت عملية التخطيط والمتابعة تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التقييم. وحيث أن وضع خطة عمل النوع الاجتماعي ليست وصفة سحرية (وكما أنه لا توجد مؤشرات حساسة للنوع الاجتماعي)، إلا أنها قد تساعد بالفعل، طالما يتم تنفيذ بعض الشروط أو المبادئ الأساسية الرئيسية عند وضع الخطة."<sup>٦٩</sup>

وفي حالة خدمة شرطة أيرلندا الشمالية، أجرى فريق داخلي عملية تدقيق على النوع الاجتماعي، ومن ثم عمد إلى وضع خطة عمل النوع الاجتماعي. وكان الهدف من عملية التدقيق على النوع الاجتماعي هو: "فحص ومعالجة السياسات،

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، فقد ثبت أن الجمع بين البيانات النوعية والكمية هو أكثر شمولية من الاعتماد على نوع واحد من جمع البيانات بمفرده، حيث أنه يتيح الفحص الدقيق لنتائج الأبحاث.<sup>٦٥</sup> ومن بين التحديات التي تواجه عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي، والتحليل بصفة عامة، هو أن اختلاف طرق جمع البيانات قد لا يؤدي دائماً إلى نفس النتائج. وإضافة إلى ذلك، واعتماداً على السياق، فإن بعض الأشخاص يشعرون بالارتياح إلى تبادل آرائهم أكثر من إرتياحهم إلى تقديم إجابات يعتقدون أنها هي ما يريد أن يسمعها من يقوم بإجراء المقابلة.<sup>٦٦</sup> وبالإمكان جمع البيانات من خلال طرق عدة للتقييم، والتي يتعين تصنيفها حسب الجنس، ومن هذه الطرق ما يلي:

- **المراجعة المكتبية** للوثائق الحالية وتشمل السياسات ومطبوعات البرامج الداخلية.
- **الدراسات** لا تحتاج بالضرورة أن تتم بصفة شخصية، بل يمكن إجراؤها عن طريق استبيانات مجهولة الاسم يتم تسليمها إلى العاملين.
- **المقابلات**: إستناداً إلى حجم المؤسسة، فإن المقابلات المتعمقة مع العاملين قد تتيح مساحة أكبر للأبحاث النوعية.
- **نقاشات مجموعات مركزة**، يمكن عقدها في جلسات منفصلة مع الرجال والنساء أو مع أشخاص على مختلف مستويات المؤسسة، كل على حدة، إذا كانت الثقافة المؤسسية تخضع للتسلسل الهرمي للسلطة إلى حد كبير. وكما يمكنها توفير مجال لاكتشاف القوى المحركة داخل المؤسسات، والقوالب النمطية المحتملة، والمعوقات الأخرى لتوجيهات النوع الاجتماعي. وكما تساعد عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي الشاملة في تعزيز ملكية العملية، والالتزام بتنفيذ مبادرات توجيه النوع الاجتماعي المرتكزة على توصيات التدقيق.
- **تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات.**

يتطلب تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات، المثارة ضد توجيهات النوع الاجتماعي داخل مؤسسات القطاع الأمني، القيام بتحديد العوامل الخارجية والداخلية المرغوبة وغير المرغوبة.

خارجية	داخلية	
الفرص	مواطن القوة	+
التهديدات	مواطن الضعف	-

"توجيه النوع الاجتماعي هو عبارة عن عملية تقييم لأدوار الرجال والنساء في أي عمل يتم التخطيط له، بما في ذلك التشريعات، والسياسات، أو البرامج في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وكما أنها بمثابة استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب المرأة بالإضافة إلى الرجل جزءاً لا يتجزأ من وضع، وتنفيذ، ومراقبة، وتحليل السياسات والبرامج في جميع المجالات حتى تستفيد المرأة والرجل بشكل متساوٍ وحتى لا يتم ترسيخ عدم المساواة".<sup>٧٢</sup>

وبناءً عليه، يمكن أن تتنوع مبادرات توجيه النوع الاجتماعي بدءاً من لوائح إصلاح السجون الداخلية وضمان صيانة الكرامة الإنسانية لكل من المرأة والرجل وانتهاءً بإجراء تقييم لتأثير النوع الاجتماعي على سياسة الأمن القومي أو إنشاء نقطة تركيز النوع الاجتماعي في وزارة الدفاع. وتعتبر عمليات التدقيق على النوع الاجتماعي، والتي تم تعريفها في الجزء ٤-٣ أداة مفيدة لتقييم ما إذا تم وضع مبادرات النوع الاجتماعي موضع التنفيذ أم لا، وما هي تأثيراتها، وما هي الفجوات الحالية، وما هي مجالات التحسين.

ومع ذلك، فغالباً ما يتم تنفيذ مبادرات توجيهات النوع الاجتماعي دون مراقبة وتحليل ملائمين لقياس أثره وتوثيق

والإجراءات، والممارسات الحالية والمستقبلية، والتي تمنع أو تستبعد النساء من القيام بدور كامل داخل مؤسسة الشرطة في أيرلندا الشمالية، بالإضافة إلى فحص الممارسات المعمول بها داخل المؤسسة واقتراح إجراءات لتعزيز توازن العمل/الحياة، وفي نفس الوقت ضمان الفعالية العملية... [...]. وتم تأسيس مجموعة عمل النوع الاجتماعي في نوفمبر ٢٠٠٣م، وانعقدت بوصفها مجموعة رئيسية في أربع مناسبات، وترأسها رئيسة الشرطة ماجي هانتر (Maggie Hunter). وكما تم تشكيل مجموعة فرعية لوضع التقرير وتنفيذ الخطة".<sup>٧٠</sup>

#### ٤-٤ كيف يمكن مراقبة وتحليل مبادرات توجيه النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع الأمني؟

يعتبر توجيه النوع الاجتماعي أحد الاستراتيجيات الرئيسية لإنشاء قطاع أمني متجاوب مع النوع الاجتماعي. ويمكن وضع مجموعة متنوعة من المبادرات المختلفة تحت عنوان توجيه النوع الاجتماعي. ومع ذلك، يظل التركيز منصباً على ضمان اشتغال سياسات وبرامج القطاع الأمني على احتياجات واهتمامات الرجال والنساء بشكل متساوٍ. ووفقاً للتعريف المعترف به من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة:

#### الإطار رقم ١٣ عناصر خطة عمل النساء، والسلام، والأمن<sup>٧١</sup>

##### ١-مقدمة

هذا الجزء عبارة عن مقدمة لقضايا المرأة والسلام والأمن ووصف لعملية وضع خطة العمل.

##### ٢-المغزى

يتعين الإشارة هنا إلى التزامات خطة عمل المرأة والسلام والأمن، مثل الإلتزام بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وأهمية قضايا المرأة والسلام والأمن وكيفية ارتباطها بالمؤسسة أو الدولة المعنية.

##### ٣-الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل

بالرغم من مناقشة الأهمية النسبية لمختلف التزامات خطة عمل المرأة والسلام والأمن، ومن ثم تحديد أولوية بعض مجالات العمل، فعندئذٍ يمكن تحديد الأهداف قصيرة الأجل.

##### ٤-المبادرات الخاصة

يتعين ربط المبادرات مباشرة بالأهداف و/أو اللتزامات المحددة من واقع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. ويجب تحديد الجهة الفاعلة المسؤولة عن التنفيذ، بالإضافة إلى وجوب تحديد المؤشرات والأطر الزمنية والموارد (البشرية والمادية المالية).

##### ٥-الإطار الزمني

يمكن تحديد إطار زمني عام لانتهاء من الخطة برمتها، وإطار زمني لكل مبادرة محددة، أو تحديد إطار زمني للمراقبة والتحليل.

##### ٦-المراقبة والتحليل

إضافة إلى تحديد الإطار الزمني والمؤشرات، فإنه يمكن إدخال آليات أخرى للمراقبة والتحليل كترسيخ مبدأ رفع التقارير السنوية أو إنشاء هيئة للمراقبة.

##### ٧-الموازنة

تعتبر الموازنة الخاصة ضرورية لضمان التنفيذ الدقيق المستدام حتى لأبسط خطة عمل.

الممارسات السيئة والجيدة بخصوصها.

ويمكن إجراء عملية مراقبة وتحليل توجيهات النوع الاجتماعي سواءً باستخدام استراتيجية التقييم الذاتي أو طريقة التحليل العمليتي الخارجية. وحينما توجد خطة عمل النوع الاجتماعي، تكون أنشطة مراقبة وتحليل توجيه النوع الاجتماعي سهلة التنفيذ نسبياً، حيث تضع مثل هذه الخطط أصلاً توجيه النوع الاجتماعي في إطار عملٍ دقيقٍ وقد تشمل المؤشرات.

### من يقوم بالمراقبة والتحليل؟

يمكن إجراء عملية المراقبة والتحليل لتوجيهات النوع الاجتماعي داخلياً من جانب مؤسسة القطاع الأمني المعنية. فعلى سبيل المثال، كأن يكون ذلك من خلال نقطة تركيز النوع الاجتماعي بالتعاون مع المتخصصين الداخليين بالمراقبة والتحليل أو عن طريق المتخصصين بالنوع الاجتماعي الخارجيين أو منظمات المجتمع المدني، كالمنظمات النسائية مثلاً، أو حتى عن طريق المنظمات الدولية.<sup>٧٣</sup> وكما سلف ذكره، يعتبر توازن النوع الاجتماعي في تشكيل فريق المراقبة والتحليل أمراً غاية في الأهمية. وفي حالات الاستغلال والإساءة الجنسية التي تم الإدعاء بها ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تم بذل جهود متنوعة لتحقيق المراقبة (انظر الاطار رقم ١٤).

### الاطار رقم ١٤ متابعة حالات الاستغلال والإساءة الجنسية التي تم الإدعاء بها ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

"عقب سلسلة من ردود الأفعال من كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في التعامل مع ادعاءات الاستغلال والإساءة الجنسية داخل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد تم إنشاء مكتب خاص، وهو مكتب مكافحة الاستغلال والإساءة الجنسية. ولا توجد وثيقة لتأسيس مثل هذا المكتب، ولا بيان باختصاصاته داخل إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، فضلاً عن عدم وجود قواعد أو إجراءات يمكن التحقق منها بشأن إجراء التحقيقات. وتعتبر هذه سياسيةً خافيةً، حيث ما زال تعريف السياسات بشأن الجوانب الهامة كمسؤولية الأمم المتحدة عن الضحايا أو كيفية التعامل مع دعاوى الآباء، تعريفاً غير ناضج. وقد حدد المكتب مسؤولياته في ثلاث مجالات أساسية وهي (١) إجراء التحقيقات، (٢) وضع السياسة وتقديم المشورة، (٣) التدريب وزيادة الوعي والمناصرة."<sup>٧٤</sup>

### ما هو موضوع المراقبة والتحليل؟

لتحديد ما إذا كانت لمبادرات توجيه النوع الاجتماعي تأثيراً إيجابياً من عدمه، فإنه يتعين مراقبة وتحليل الأهداف المحددة لهذه المبادرات. ويمكن القيام بذلك من خلال استخدام المؤشرات. وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس فعالية ومدى نجاح جهود تنفيذ توجيهات النوع الاجتماعي، مثل التدريب على النوع الاجتماعي، وتنفيذ السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي وتوظيف النساء، أو التجاوب مع الرجال والنساء المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة / الإيدز.

### كيف تتم المراقبة والتحليل؟

وكما سبق وأن ذكرنا في الأجزاء الآتية الذكر، فإنه بالإمكان استخدام المؤشرات والدراسات والمقابلات وآليات جمع البيانات الأخرى لمراقبة وتحليل مبادرات توجيه النوع الاجتماعي داخل مؤسسات القطاع الأمني.

ويمكن أيضاً استخدام طريقة الإدارة بالأهداف في هذا السياق لمتابعة جهود إدخال النوع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، قامت منظمة اليونسكو بتطبيق هذه الطريقة من الناحية الاستراتيجية بالتزامن مع توجيه النوع الاجتماعي، وذكرت أن هاتين الطريقتين قد عملتا معاً على تعزيز العمليات.<sup>٧٥</sup> وقد يكون إدخال مؤشرات توجيه النوع الاجتماعي في آليات مراقبة الأداء القائمة وأطر عمل السياسات والخطوط الإرشادية بمثابة استراتيجية أخرى لإدخال مراقبة وتحليل مبادرات توجيه النوع الاجتماعي في نسيج هيكلية المراقبة والتحليل الموجودة.

وتشمل أمثلة مؤشرات جهود توجيه النوع الاجتماعي المؤسسية ما يلي:

- استخدام لغة تراعي النوع الاجتماعي في الكتيبات والأدلة المطبوعة.
- إنشاء نقاط تركيز النوع الاجتماعي تضم فرقاً مختلطة لدعم ومراقبة جهود توجيه النوع الاجتماعي.
- إدخال مسائل النوع الاجتماعي في الخطط الاستراتيجية ووثائق السياسات الأخرى.
- إدخال مسائل النوع الاجتماعي كموضوعات للدورات التدريبية المنتظمة التي تعقد في أكاديميات الشرطة وكليات الحقوق والمراكز التعليمية الأخرى التابعة للقطاع الأمني.
- الرؤية الأنثوية (كالصور الموجودة على مواقع الإنترنت أو المطبوعات... الخ).
- زيادة الوعي بالنوع الاجتماعي بين العاملين.

وتم تنفيذ مبادرات توجيه النوع الاجتماعي في العديد من المؤسسات والبرامج داخل القطاع الأمني. ويوصى

بتحليل كل نشاط من الأنشطة من أجل الوقوف على أفضل الممارسات والدروس المستفادة لكل قياس تم تنفيذه.

أنظر التقرير حول النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني

**موازنة النوع الاجتماعي** هي إحدى أدوات مراقبة وتحليل مراعاة الموازنات للنوع الاجتماعي ومدى تخصيص الموارد. وهي عبارة عن محاولات لتفصيل أو تصنيف الموازنات وفقاً لمدى تأثيرها على الرجال والنساء (أنظر الاطار رقم ١٥).<sup>٧٦</sup>

"الموازنة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي تهدف إلى ضمان أن الموازنات الحكومية والسياسات والبرامج الواقعة تحتها تلبى احتياجات واهتمامات أفراد مختلف المجموعات الاجتماعية. وهكذا، تهتم الموازنة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي باقتفاء اثر حالات التحيز التي قد تنشأ فقط لأن ذلك الشخص هو مذكر او مؤنث، ولكنها في نفس الوقت تقوم بدراسة المساوىء الناشئة عن العرقية، الطبقيّة، حالة المستوى أو الفقر، المكان، أو السن. وليس المقصود من ذلك ان الموازنة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي تقصد البحث في تخصيص موازنة منفصلة للرجال والنساء، أو لإقتسامها مناصفةً. إنها تبحث في تحديد نقاط التشابه في إحتياجات الرجال والنساء ونقاط أختلافها. وعليه، فإنها ترى وجوب إختلاف المخصصات عند إختلاف الإحتياجات."<sup>٧٧</sup>

#### الجدول رقم ١٥ موازنة النوع الاجتماعي في الهند

"في الهند، آلت وزارة المرأة وتنمية الطفل على نفسها القيام بمهمة تطوير أدوات لوضع موازنة متجاوبة مع النوع الاجتماعي. وقد شملت هذه الأدوات ملخصات إنفاق عام مرتكزة على النوع الاجتماعي. وأما فيما يتعلق بالأهداف، فتشير العديد من الخطط إلى بعض المكونات الخاصة بالمرأة، مثل المدخلات الخاصة بالطالبات في الخطط المتعلقة بالتعليم، والبرامج المتعلقة بالصحة للنساء، وبرامج التوظيف والتدريب للنساء، وقروض ائتمان بسيطة مخصصة للنساء، بالإضافة إلى وضع قوانين خاصة تتعلق بالعنف ضد المرأة. وكما أنشأت الوزارة مؤخراً أيضاً لجنة رفيعة المستوى لوضع مؤشر تنمية النوع الاجتماعي."<sup>٧٨</sup>

عمل كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وأمانة الكومنولث، وكالة التنمية الدولية الكندية على تطوير موقع إلكتروني شامل حول موازنة النوع الاجتماعي، والتي تضم مجموعة من الموارد والمواد التدريبية على العنوان التالي:

<http://www.gender-budgets.org>

## ٥ التوصيات الرئيسية

- ١ **الإرادة السياسية والأطر الزمنية الملائمة والموارد المالية الكافية:** لضمان تجاوب عملية التقييم والمراقبة والتحليل مع النوع الاجتماعي، فإنه يجب توافر الإرادة السياسية لدى الإدارة. ومن بين الاستراتيجيات في ذلك هو تحديد ودعم مؤيدي النوع الاجتماعي في الإدارة العليا. وكذلك، من الضروري وضع الأطر الزمنية الملائمة والموازنات المتخصصة.
- ٢ **البيانات المصنفة حسب الجنس والسن** يتعين أن يتم تصنيف البيانات التي يتم جمعها كجزء من التقييم والمراقبة والتحليل حسب الجنس والسن من أجل تحديد مختلف احتياجات وأولويات الأمن والقضاء. ولضمان تحليل شامل للبيانات، فمن المفيد أيضاً تصنيف هذه البيانات بناءً على عوامل أخرى، مثل الدخل والعرق والدين والمنطقة والميول الجنسية والقدرة البدنية.
- ٣ **استشارة الرجال والنساء:** في الغالب، تعجز المقابلات ومجموعات التركيز بين الأطراف المعنية عن إشراك المرأة. وعلى سبيل المثال، فإنه من المهم طلب مشاركة العاملات في صفوف مؤسسات القطاع الأمني، حتى وإن لم يكن يشغلن مناصب عليا، وذلك بهدف جمع بيانات دقيقة بشأن احتياجات الإصلاح.
- ٤ **استشارة المجموعات المهمشة ومنظمات المجتمع المدني:** يزيد الإشراف للفاعل للمجموعات المهمشة في عمليات التقييم والمراقبة والتحليل من إمكانية الإصلاح الشامل والمستدام. وكما يمكن أن يسهم التشاور مع المنظمات النسائية، واتحادات السكان الأصليين، والأقليات العرقية، ومجموعات (السحاقيات، المثليين، الثنائيي الجنس، والمتحولون جنسياً)، والمجتمعات الريفية، والأسر محدودة الدخل، ومنظمات الدفاع عن الأطفال... إلخ. في إدخال جوانب جديدة على جدول أعمال الإصلاح ويضمن تلبية جميع احتياجات هذه الفئات.
- ٥ **إدخال مسائل النوع الاجتماعي:** يتعين إدخال قضايا، وتحديدًا مثل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، واختلافات النوع الاجتماعي في الوصول إلى القضاء، واحتياجات الأمن في عملية التقييم والمراقبة والتحليل.
- ٦ **المؤشرات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي:** يعتبر إدخال المؤشرات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج إصلاح القطاع الأمني عاملاً مساعداً، من خلال المراقبة والتحليل، في تحديد تأثيرات الإصلاحات على الرجال والنساء والفتيات والأولاد.
- ٧ **الوعي والخبرات في مسائل النوع الاجتماعي:** يتعين أن تضم فرق التقييم والمراقبة والتحليل أعضاء من الخبراء بالنوع الاجتماعي لضمان توجيه مسائل النوع الاجتماعي في العملية وضمان استخدام التقنيات الملائمة لجمع المعلومات. وكما أنه بالإمكان تقديم محاضرات أو تدريباتٍ لكامل فريق العمل.
- ٨ **تشكيل فرق عمل ممثلة للتقييم والمراقبة والتحليل:** تساعد تشكيلة فرق العمل المختلطة من الرجال والنساء، والتي تضم نظرياً خبراء محليين ودوليين من مختلف المجموعات الاجتماعية، والعرقية، والدينية، والأقليات في زيادة فعالية عمل الفريق في الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، فضلاً عن ضمان شرعيتها. وكما يجب توظيف مترجمين من الذكور والإناث.
- ٩ **الدمج بين جمع المعلومات الكمية والنوعية والمؤشرات:** يتعين أن تشمل عملية التقييم والمراقبة والتحليل الشاملة والدقيقة كلاً من الجوانب الكمية والنوعية في المعلومات المجمعة. وبالرغم من أن طريقة جمع البيانات الكمية عادةً ما تكون أسهل في التحليل والمقارنة، إلا أن ذلك يؤدي إلى إغفال أبعاد ومسائل مهمة في حالة عدم إدخال الجوانب النوعية.
- ١٠ **إجراء عمليات تدقيق للنوع الاجتماعي مخصصة لكل القطاع الأمني:** في الغالب، لا يوفر إدخال النوع الاجتماعي في عمليات التقييم العامة لإصلاح القطاع الأمني معلومات دقيقة للتعرف على إصلاحات توجيهات النوع الاجتماعي الضرورية. وكما أنه بإمكان عمليات التدقيق المعمقة على النوع الاجتماعي، في مؤسسة بعينها، أن يساعد في توفير معلومات قيمة تكون ضرورية للتغيير المؤسسي.
- ١١ **تحديد أولويات مراقبة وتحليل مبادرات توجيهات النوع الاجتماعي:** عند تنفيذ مبادرات توجيه النوع الاجتماعي داخل مؤسسات القطاع الأمني، فإنه يجب إدخال عملية مراقبة وتحليل شاملة لتحديد تأثيرات هذه المبادرات، والعمل في نفس الوقت على توثيق الممارسات الجيدة والسيئة التي قد تعزز فعالية مبادرات توجيهات النوع الاجتماعي المستقبلية.



## ٦ مصادر إضافية

### مواقع إلكترونية مفيدة

Kievelitz, U. et al., *Practical Guide to Multilateral Needs Assessments in Post-Conflict Situations* (GTZ: Berlin), 2004.  
<http://www2.gtz.de/dokumente/bib/05-0172.pdf>

OECD, *OECD DAC Handbook on Security System Reform (SSR) - Supporting Security and Justice* (OECD: Paris), 2007.  
<http://www.oecd.org/dataoecd/43/25/38406485.pdf>

UNDP, *Handbook on Monitoring and Evaluation of Results*, Evaluation Office, New York, 2002. [http://stone.undp.org/undpweb/eo/evalnet/docstore3/yellowbook/glossary/glossary\\_m\\_o.htm](http://stone.undp.org/undpweb/eo/evalnet/docstore3/yellowbook/glossary/glossary_m_o.htm)

UNDP, *Measuring Democratic Governance: A Framework for Selecting Pro-poor and Gender Sensitive Indicators*, UNDP, Oslo Governance Centre, Oslo, 2006.  
<http://www.undp.org/oslocentre/docs06/Framework%20paper%20-%20entire%20paper.pdf>

### المقالات والتقارير المنشورة على شبكة الانترنت

Germann, W. and Edmunds, T., *Towards Security Sector Reform in Post Cold War Europe: A Framework for Assessment* (DCAF/BICC: Geneva), 2003.  
<http://www.dcaf.ch/publications/kms/details.cfm?ord279=title&q279=security+sector+reform&lng=en&id=20278&nav1=4>

Kinzelbach, K. and Cole, E., *Monitoring and Investigating the Security Sector* (UNDP/DCAF: Geneva), 2007.  
<http://www.dcaf.ch/publications/kms/details.cfm?lng=en&id=27755&nav1=4>

Moser, C., *An Introduction to Gender Audit Methodology: Its Design and Implementation in DFID Malawi* (Overseas Development Institute: London), 2005.  
[http://www.odi.org.uk/PPPG/publications/papers\\_reports/ODI\\_Moser\\_gender\\_audit\\_methodology.pdf](http://www.odi.org.uk/PPPG/publications/papers_reports/ODI_Moser_gender_audit_methodology.pdf)

Anderlini, S.N., *Mainstreaming Gender in Conflict Analysis: Issues and Recommendations*, *Social Development Papers, Conflict Prevention and Reconstruction* No. 33 (Worldbank: Washington DC), 2006.

UN-INSTRAW: Gender and SSR -  
<http://www.uninstraw.org/en/index.php?option=content&task=view&id=954&Itemid=209>

World Bank: Bibliography on Gender Monitoring and Evaluation (M&E) and Indicators -  
<http://www4.worldbank.org/afr/ssatp/Resources/HTML/Gender-RG/Source%20%20documents/Reference%20Lists/Monitoring%20&%20Evaluation/REFM&E1%20M&ELiteratureReviewOct01.pdf>

### أدلة وكتيبات عملية

Ball, N., Nicole, Bouta, T., and van Goor, L., *Enhancing Democratic Governance of the Security Sector: An Institutional Assessment Framework*, Clingendael Institute for the Netherlands Ministry of Foreign Affairs, 2003.  
[http://www.clingendael.nl/publications/2003/20030800\\_cru\\_paper\\_ball.pdf](http://www.clingendael.nl/publications/2003/20030800_cru_paper_ball.pdf)

Beck, T., *Using Gender-Sensitive Indicators: A Reference Manual for Governments and Other Stakeholders* (Commonwealth Secretariat: London), 2005.  
[http://www.thecommonwealth.org/shared\\_asp\\_files/uploadedfiles/%7BD30AA2D0-B43E-405A-B2F0-BD270BCEFB3%7D\\_ugsi\\_ref.pdf](http://www.thecommonwealth.org/shared_asp_files/uploadedfiles/%7BD30AA2D0-B43E-405A-B2F0-BD270BCEFB3%7D_ugsi_ref.pdf)

Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management, *Berghof Handbook for Conflict Transformation* (Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management: Berlin), 2003.  
[http://www.berghofhandbook.net/std\\_page.php?LANG=e&id=4](http://www.berghofhandbook.net/std_page.php?LANG=e&id=4)

CIDA, *Guide to Gender-Sensitive Indicators* (Canadian International Development Agency: Quebec), 1997.  
[http://www.acdicida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUIImages/Policy/\\$file/WID-GUID-E.pdf](http://www.acdicida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUIImages/Policy/$file/WID-GUID-E.pdf)

CIDA, *Results-based Management in CIDA: An Introductory Guide to the Concepts and Principles*.  
<http://www.acdicida.gc.ca/CIDAWEB/acdicida.nsf/En/EMA-218132656-PPK>

OECD-DAC Working Party on Aid Evaluation, *Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management* (OECD: Paris), 2002.  
<http://www.oecd.org/dataoecd/29/21/2754804.pdf>

### الملحق أ: نماذج المؤشرات: النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة

تأليف جوليت هانت (Juliet Hunt) لصالح "مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة"، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ورشة العمل حول: النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني، المنعقدة في جنيف في الفترة من ١٦ - ١٩ أغسطس ٢٠٠٧م.

[http://www.womenwarpeace.org/issues/Mainstreaming\\_gender\\_Anderlini.pdf](http://www.womenwarpeace.org/issues/Mainstreaming_gender_Anderlini.pdf)

Rubin, D. and Missokia, E., *Gender Audit for USAID/Tanzania* (US Agency for International Development), 2006.

[http://pdf.usaid.gov/pdf\\_docs/PNADH239.pdf](http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADH239.pdf)

UNESCO, *UNESCO's Gender Mainstreaming Implementation Framework (GMIF) for 2002-2007* (2003).

<http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001318/131854e.pdf>

Women and Equality Unit, *Gender Impact Assessment* (Department of Trade and Industry, n.d.: London).

[http://www.womenandequalityunit.gov.uk/equality/gender\\_impact\\_assessment.pdf](http://www.womenandequalityunit.gov.uk/equality/gender_impact_assessment.pdf)

مجالات الإصلاح في القضاء	نماذج لنتائج المساواة بين النوع الاجتماعي	نماذج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي	طرق جمع البيانات
الهدف: نظام قضاء فعال وخاضع للمساءلة وتعزيز سيادة القانون	تعزيز وحماية حقوق الإنسان للرجال والنساء والفتيات والأولاد.	مؤشر المخرجات: زيادة نسبة الرجال والنساء ممن لديهم ثقة في النظام القانوني بمعاملتهم بشكل عادل - مصنفة حسب العرق والفئة الاجتماعية الاقتصادية والتصنيفات الأخرى.	<ul style="list-style-type: none"> <li>إجراء دراسة أساسية خلال تقييم عملية إصلاح القطاع الأمني.</li> <li>إجراء دراسة في نهاية برنامج إصلاح القطاع الأمني.</li> </ul>
الإصلاح القانوني	وضع إطار قانوني يعمل على حماية حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو السن أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الميول الجنسية أو الإعاقة أو الحالة الصحية (كالإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز).	<ul style="list-style-type: none"> <li>تتم مراجعة التشريع المحلي وفقاً للاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واللجنة الخاص بحقوق الطفل.</li> <li>ضمان أن الإصلاح القانوني قد حدد النزاعات بين القانون العرفي والتقليدي وعمل بوضوح على تسويتها لحماية حقوق النساء والفتيات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عمل تقييم أساسي لحقوق المرأة في القانون العرفي والرسمي.</li> <li>إجراء تحقيق على أساس النظم القانونية خلال تنفيذ عمليات المراقبة والمراجعة والتقييم.</li> </ul>

مجالات الإصلاح في القضاء	نماذج لنتائج المساواة بين النوع الاجتماعي	نماذج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي	طرق جمع البيانات
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	تنفيذ التشريع وخطط العمل الوطنية للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضمان وجود وتنفيذ إجراءات مناسبة لتوفير التعويض لضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك: ما كان منها خلال النزاعات المسلحة، والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع وحالات العنف التي يرتكبها أفراد المؤسسات الأمنية.</li> <li>عدد الملاحقات ضد أفراد القطاع الأمني المتهمين بجرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.</li> <li>زيادة معدلات الأحكام المتعلقة بجرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي حسب نوع العنف وعلاقة مرتكبه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إجراء تقييم أساسي ومراجعة الوثائق.</li> <li>إجراء دراسات ومقابلات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية.</li> <li>إحصائيات المحاكم: مراجعة البيانات الصادرة عن المنظمات النسائية.</li> <li>إحصائيات المحاكم: مراجعة الصحف والبيانات الصادرة عن المنظمات النسائية.</li> </ul>
الإصلاح المؤسسي	الوصول المتكافئ إلى القضاء للرجال والنساء.	<ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة الرجال والنساء ممن أفادوا عن القدرة على الوصول إلى نظام القضاء الرسمي لحل النزاعات.</li> <li>عدد أقسام الشرطة في المناطق الريفية الفقيرة التي تم توفير الموارد والتوظيف فيها من الرجال والنساء.</li> <li>عدد قضايا المحاكم المتعلقة بحقوق النساء مقارنة بالعدد المتعلق منها بحقوق الرجال.</li> <li>ضمان أن الإجراءات العملية وقواعد التوصل للأدلة متجاوبة مع النوع الاجتماعي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إجراء دراسات أساسية ودراسات متابعية.</li> <li>مراجعة سجلات الشرطة وسجلات الموارد البشرية واستعمال أسلوب الملاحظة.</li> <li>إحصائيات المحاكم (قد يكون من الصعب الحصول عليها وخاصة البيانات المتعلقة بنتائج القضايا).</li> <li>مراجعة أساسية ومتابعية لإجراءات المحاكم.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>■ جمع البيانات الرئيسية إضافة إلى البيانات من عمليات المراجعة والتحليل من واقع سجلات الأفراد داخل المؤسسة.</li> <li>■ مراجعة سياسات الموارد البشرية وسجلات الأفراد.</li> <li>■ مراجعة السياسات والمواثيق المؤسسية وإجراء مقابلات مع العاملين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ نسبة الأفراد الذكور والإناث في جهاز القضاء وممثلي الادعاء وضباط الشرطة في مراكز صنع القرار.</li> <li>■ زيادة تثبيت المرأة والمجموعات المتنوعة في العمل.</li> <li>■ وضع سياسات وأهداف الاجراءات الإيجابية والعمل على تنفيذها.</li> <li>■ وضع سياسات ومواثيق خاصة بالتحرش الجنسي والعمل على تنفيذها.</li> <li>■ عدد النساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي في مكان العمل.</li> </ul>	<p>الحد من التمييز ضد المرأة والمجموعات المهمشة في مؤسسات القانون والقضاء.</p>	<p><b>مساواة النوع الاجتماعي في كل من قطاع القانون والقضاء</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إجراء نقاشات للمجموعات المركزة مع المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وإجراء مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسيين ومراجعة المقالات المقتطفة من الصحف.</li> <li>■ مراجعة المناهج التعليمية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ زيادة عدد القادة من النساء ممن يدافعن عن مساواة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في المحافل العامة.</li> <li>■ إدخال الثقافة القانونية والوعي بحقوق الإنسان والسلام في المناهج التعليمية بالمدارس.</li> </ul>	<p>زيادة الوعي بالحقوق القانونية وحقوق الانسان لدى الرجال والنساء والفتيات والأولاد.</p>	<p><b>الوعي العام</b></p>

Regional Charter, (SPC: Noumea).

UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2003, *Gender Indicators for Monitoring the Implementation of the Beijing Platform for Action on Women in the ESCAP region*, ST/ESCAP/2294, (UN: New York).

Canadian International Development Agency (CIDA) 2005, *CIDA's Framework for Assessing Gender Equality Results*, (CIDA: Gatineau, Quebec).

UN Development Programme (UNDP), 2006, *Measuring Democratic Governance: A framework for Selecting Pro-poor and Gender Sensitive Indicators*, UNDP. Bureau for Development Policy, Democratic Governance Group, New York and Oslo.

Canadian International Development Agency (CIDA), 1997, *Guide to Gender-Sensitive Indicators*, (CIDA: Gatineau, Quebec).

### مصادر خاصة بالملحق أ

هذه المصادر هي مجرد نماذج فقط، ولا يقصد بها أن تكون شاملة. ويجب تحديد نتائج ومؤشرات مساواة النوع الاجتماعي على نحو تشاركي مع الأطراف المعنية الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي، والتزامات الحكومة المشاركة، وأهداف البرنامج، والالتزام المؤسسي المحلي، والقدرة على جمع واسترجاع وتحليل المعلومات.

Quast, S.R., 'Justice Reform and Gender', Draft Tool for discussion at Gender and Security Sector Reform Expert Workshop, Geneva, 15-17 Aug. 2007.

AusAID, 2007, *Gender equality in Australia's Aid Programme – Why and How?* Commonwealth of Australia, Canberra.

Secretariat of the Pacific Community (SPC), 2005, *Revised Pacific Platform for Action on Advancement of Women and Gender Equality, 2005 to 2015: A*

- gender. The word 'gender' is only included twice – in the authors' descriptions, and 'women' is not included at all. Ball, N., Bouta, T. and van der Goor, L., *Enhancing Democratic Governance of the Security Sector: An Institutional Assessment Framework*, Clingendael, 2003.
- ٢١ Anderlini, S.N., 'Mainstreaming Gender in Conflict Analysis: Issues and Recommendations', Social Development Papers, Conflict Prevention and Reconstruction, Paper No. 33, World Bank, 2006, p.2.
- ٢٢ McCartney, C., Fischer, M. and Wils, O., 'Security Sector Reform Potentials and Challenges for Conflict Transformation', *Berghof Handbook-Dialogue Series* (Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management: Berlin), 2004, p.48.
- ٢٣ World Bank Poverty Net, 'Types of Data'. <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/0,,contentMDK:20240661~menuPK:497974~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:336992,00.html>
- ٢٤ Adapted from OECD-DAC, 2007, pp. 48-49.
- ٢٥ OECD-DAC, 2007. p.42.
- ٢٦ OECD-DAC, 2007, p.43.
- ٢٧ OECD, 2007, p.46.
- ٢٨ Jones, I., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 -29 June 2007.
- ٢٩ World Bank Poverty Net, 'Types of Data', 'Household Survey': <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/0,,contentMDK:20240661~menuPK:497974~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:336992,00.html>
- ٣٠ World Bank Poverty Net, 'Types of Data'.
- ٣١ "Guidelines for Gender-based Violence – interventions in Humanitarian Settings Focusing on Prevention of and Response to Sexual Violence in Emergencies", The Interagency Standing Committee, Taskforce on Gender in Humanitarian Assistance, 2005, p.25
- ٣٢ Versteegen, van de Goor and de Zeeuw, p.11
- ٣٣ Versteegen, van de Goor and de Zeeuw, p.23.
- ٣٤ Versteegen, van de Goor and de Zeeuw, p.15.
- ٣٥ Jubb, N., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 -29 June 2007.
- ٣٦ Ornert, A., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- ٣٧ European Council, 'Gender Mainstreaming Conceptual Framework, Methodology and Presentation of Good Practices, Final report of Activities of the Group of Specialists on Mainstreaming (EG-S-MS)', (European Council: Strasbourg), 1998.
- ٣٨ Commonwealth Secretariat, *The Commonwealth Plan of Action on Gender Equality 2005 – 2015*, (Commonwealth Secretariat: London), 2005, pp.10, 25-31. <http://www.thecommonwealth.org/gender>
- ٣٩ Secretariat of the Pacific Community (SPC), 'Revised Pacific Platform for Action on Advancement of Women and Gender Equality, 2005 to 2015: A Regional Charter', (SPC: Noumea), 2005, pp.17-48. <http://www.spc.int/women/ppa.html>
- ٤٠ Inter-American Commission of Women, 'Inter- American Program on the Promotion of Women's Human Rights and Gender Equity and Equality CIM/RES. 209/98 and AG/RES.1625 (XXIX-O/99)', (Inter-American Commission of Women: Washington DC), 1999.
- ٤١ Inter-American Commission of Women, 'Plan of Action of the CIM on Women's Participation in Power and Decision-Making Structures. CIM/RES. 189 (XXVIII-O/96)', (Inter-American Commission of Women: Washington DC), 1996.
- ٤٢ Inter-American Commission of Women, 'Towards Justice with Gender, SEPIA II-Gender and Justice Meeting, Final Document', (Inter-American Commission of Women: Washington DC), 2002, para. 4.
- ٤٣ Inter-American Commission of Women, 2002, para. 1.
- ٤٤ See for example: Germann, W and Edmunds, T., 'Towards Security Sector Reform in Post Cold War Europe: A Framework for Assessment', (DCAF/BICC: Geneva), 2003.
- ٤٥ UN-INSTRAW, 'Integrating Gender in Security Sector, Reform Assessments, Monitoring and Evaluation: Summary of a Virtual Discussion', June 04th – 29 Aug. 2000. <http://www.uninstraw.org/en/gps/general/gender-and-security-sector-reform-5.html>
- ٤٦ OECD, *OECD DAC Handbook on Security System Reform - Supporting Security and Justice*, (OECD: Paris), 2007, p.43.
- ٤٧ OECD, *OECD DAC Handbook on Security System Reform - Supporting Security and Justice*, (OECD: Paris), 2007; Versteegen, S., van de Goor L. and de Zeeuw, J., 'The Stability Assessment Framework: Designing Integrated Responses for Security Governance and Development', (Clingendael Institute for the Netherlands Ministry of Foreign Affairs: The Hague), 2005
- ٤٨ OECD-DAC Working Party on Aid Evaluation, 'Glossary of Key Terms in Evaluation and Results Based Management' (OECD: Paris), 2002.
- ٤٩ UNDP, *Handbook on Monitoring and Evaluation of Results*, Evaluation Office, (UN: New York), 2002. [http://stone.undp.org/undpweb/eo/evalnet/docstore3/yellowbook/glossary/glossary\\_m\\_o.htm](http://stone.undp.org/undpweb/eo/evalnet/docstore3/yellowbook/glossary/glossary_m_o.htm)
- ٥٠ UNDP, *Measuring Democratic Governance: A Framework for Selecting Pro-poor and Gender Sensitive Indicators*, (Oslo Governance Centre: Oslo), 2006, p.1.
- ٥١ DAC Working Party on Aid and Evaluation, pp.21-22.
- ٥٢ UN Economic and Social Council, Report of the Secretary-General, *Coordination of the Policies and Activities of the Specialized Agencies and Other Bodies of the United Nations System: mainstreaming the gender perspective into all policies and programmes in the United Nations system*, 12 June 1997.
- ٥٣ UN-INSTRAW, 'Gender, Peace and Security Glossary', UNINSTRAW, n.d.: Santo Domingo, accessed online at <http://www.uninstraw.org/en/index.php?option=content&task=view&id=37&Itemid=76>
- ٥٤ Bhansali, L.L., 'Engendering Justice: a Gender Assessment's Impact on Project Design', World Bank, PremNotes, 'En Breve' July 2005 No.76, p.2.
- ٥٥ OECD, 'Security System Reform and Governance', *DAC Guidelines and Reference Series*, (OECD: Paris), 2005, p.21.
- ٥٦ van Goor, L., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 -29 June 2007.
- ٥٧ Maley, J., 'Sexual Harassment Rife in Armed Forces', *The Guardian*, 26 May 2006.
- ٥٨ UN Security Council Report, 'Update Report No. 3, Sexual Exploitation and Abuse by UN Peacekeeping Personnel', 20 Feb. 2006. [http://www.securitycouncilreport.org/site/c.gIKWLeMTIsG/b.1429245/k.E83E/update\\_report\\_no\\_3BRsexual\\_exploitation\\_and\\_abuse\\_by\\_UN\\_peacekeeping\\_personnelBR20\\_february\\_2006.htm](http://www.securitycouncilreport.org/site/c.gIKWLeMTIsG/b.1429245/k.E83E/update_report_no_3BRsexual_exploitation_and_abuse_by_UN_peacekeeping_personnelBR20_february_2006.htm)
- ٥٩ <http://www.peacewomen.org/un/pkwatch/pkwatch.html>
- ٦٠ UN Department of Peacekeeping Operations, 'Enhancing the Operational Impact of Peacekeeping Operations: Gender Balance in Military and Police Services Deployed to UN Peacekeeping Missions', Background Paper, (UN DPKO Policy Dialogue: New York), 28-29 March 2006.
- ٦١ Guéhenno, J.M., UN USG for Peacekeeping Operations, *Statement to the Security Council Open Debate on the Implementation of Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security*, (UN Secretariat: New York), 26 Oct. 2006.
- ٦٢ Woroniuk, B., 'Conflict, Peace-building, Disarmament, Security', Swedish International Development Agency, Dec.1998. Available online: <http://www.sida.se> Cited in Denham, T., 'Police Reform and Gender', *Gender and Security Sector Reform Toolkit*, 2008.
- ٦٣ For instance, the Clingendael publication *Enhancing Democratic Governance of the Security Sector: An Institutional Assessment Framework* includes no substantive reference to women or

- ٦٧ Rubin, D. and Missokia, E., 'Gender Audit for USAID/Tanzania', (US Agency for International Development: Washington DC), 2006), p.5.
- Datan, M. and Woroniuk, B., 'Department for Disarmament Affairs Gender Mainstreaming Action Plan', UN Department of Disarmament Affairs, April 2003. <http://disarmament.un.org/gender/gmap.pdf>
- ٦٨ Hunt, J., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- Northern Ireland Police Board, 'The Gender Action Plan-Dismantling Barriers to reflect the community we serve- The Recruitment, Retention and Progression of Female Officers and Staff'. <http://www.psni.police.uk/report-recommendations-15-10-04.pdf>
- ٦٩ Valasek, Kristin with Nelson, K., 'Securing Equality, Engendering Peace: A Guide to Policy and Planning on Women, Peace and Security (UNSCR 1325)', UN-INSTRAW, 2006.
- UN Economic and Social Council, Agreed Conclusions on Gender Mainstreaming (UN ECOSOC: Geneva), 1997.
- ٧٠ UNDP, *Independent analytical study, Gender Mainstreaming into Policy of Ministries: the Kyrgyz Experience (The Example of the Ministry of Labor and Social Protection of the Kyrgyz Republic)*, UNDP, Bishek, 2004.
- ٧١ Dahrendorf, N., 'Sexual Exploitation and Abuse: Lessons Learned Study, Addressing Sexual Exploitation and Abuse in MONUC', UN DKPO Best Practice Unit, March 2006.
- UNESCO, *UNESCO's Gender Mainstreaming Implementation Framework (GMIF) for 2002-2007*, 2003. <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001318/131854e.pdf>
- ٧٢ Leadbetter, H., *Gender Budgeting*, Department for International Development. <http://www.dfid.gov.uk/aboutdfid/organisation/pfma/pfma-gender-budget.pdf>
- ٧٣ Budlender, D., UNIFEM. <http://www.gender-budgets.org/> 2006
- ٧٤ 78 Commonwealth Finance Ministers Meeting, Georgetown, Guyana, 15-17 Oct. 2007, Provisional Agenda Item 7 FMM(07)17, 'Gender Responsive Budgets In The Commonwealth Progress Report: 2005-2007', Paper by Social Transformation Programme Division (STPD), p.13.
- ٤٤ 'The Egyptian Ombudsman Office for Gender Equality: Helping Women Obtain Fair Treatment', (Women Living under Muslim Laws, n.d.), accessed online at <http://www.wluml.org/english/news/egypt-ncw.pdf>
- ٤٥ Jeremy, G., 'Evaluation for Conflict Prevention Pools, Sierra Leone', Evaluation Report EV 647, UK Department for International Development, 2004, p.9.
- ٤٦ Ball, N., et al., *Security and Justice Sector Reform Programming in Africa*, Evaluation Working Paper 23 (DFID: London), April 2007. <http://www.oecd.org/dataoecd/42/1/38635081.pdf>
- ٤٧ Thompson, p.16.
- ٤٨ A good example is given in the UN-INSTRAW and UNDP LACSURF manual on how to monitor and evaluate Latin American public security institutions' response to GBV: UN-INSTRAW, Seguridad para Todas: La Violencia Contra las Mujeres y El Sector de Seguriad, INSTRAW, UNDP LAC-SURF.
- ٤٩ Ball, N. et al., *Security and Justice Sector Reform Programming in Africa*, Evaluation Working Paper 23, (DFID: London), April 2007. <http://www.oecd.org/dataoecd/42/1/38635081.pdf>
- ٥٠ CIDA, *Guide for the Development of Results-based Management and Accountability Frameworks*, 2001. [http://www.tbs-sct.gc.ca/eval/pubs/RMAF-CGRR/rmaf-cgrr\\_e.asp](http://www.tbs-sct.gc.ca/eval/pubs/RMAF-CGRR/rmaf-cgrr_e.asp)
- ٥١ This matrix is not exhaustive and serves as a simplified example including single activities which are not necessarily comprehensive.
- ٥٢ CIDA, *A Guide on Gender Sensitive Indicators* (Canadian International Development Agency: Quebec), 1997, p.5.
- ٥٣ Jones, I., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- ٥٤ Jubb, N., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- ٥٥ Hunt, J. and Rubin, D., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- ٥٦ Hunt, J., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- ٥٧ Wycoff and Oettmeier 1994 cited in West, R., 'Democratic Oversight of Police Forces', Rule of Law Series Paper, Mechanisms for Accountability and Community Policing, (National Democratic Institute for International Affairs: Washington DC), 2005, pp.39-40.
- ٥٨ <http://www.interaction.org/caw/services.html#Audit>
- ٥٩ Moser, C., 'An Introduction to Gender Audit Methodology: Its Design and Implementation in DFID Malawi', (Overseas Development Institute: London), 2005.
- ٦٠ Scutt, J.A., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- ٦١ National Center for Women and Policing, 'Recruiting and Retaining Women, A Self Assessment Guide for Law Enforcement', A Division of the Feminist Majority Foundation.
- ٦٢ Valasek, K., 'Gender and Democratic Security Governance', *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance*, Eds. Caparini, Cole and Kinzelbach. (Renasans: Bratislava), forthcoming July 2008.
- ٦٣ Mogeni, J. and Schroeder, E., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.
- ٦٤ 'Gender Audit Report', International Labour Organisation, 2002. <http://www.ilo.org/public/english/bureau/gender/newsite2002/about/audit.htm>
- ٦٥ CIDA, *Guide to Gender-Sensitive Indicators*, (Canadian International Development Agency: Quebec), 1997, p.9.
- ٦٦ Jones, I., Virtual Discussion on 'Gendering SSR Assessments, Monitoring and Evaluations', UN-INSTRAW, DCAF, ODIHR, 4 - 29 June 2007.